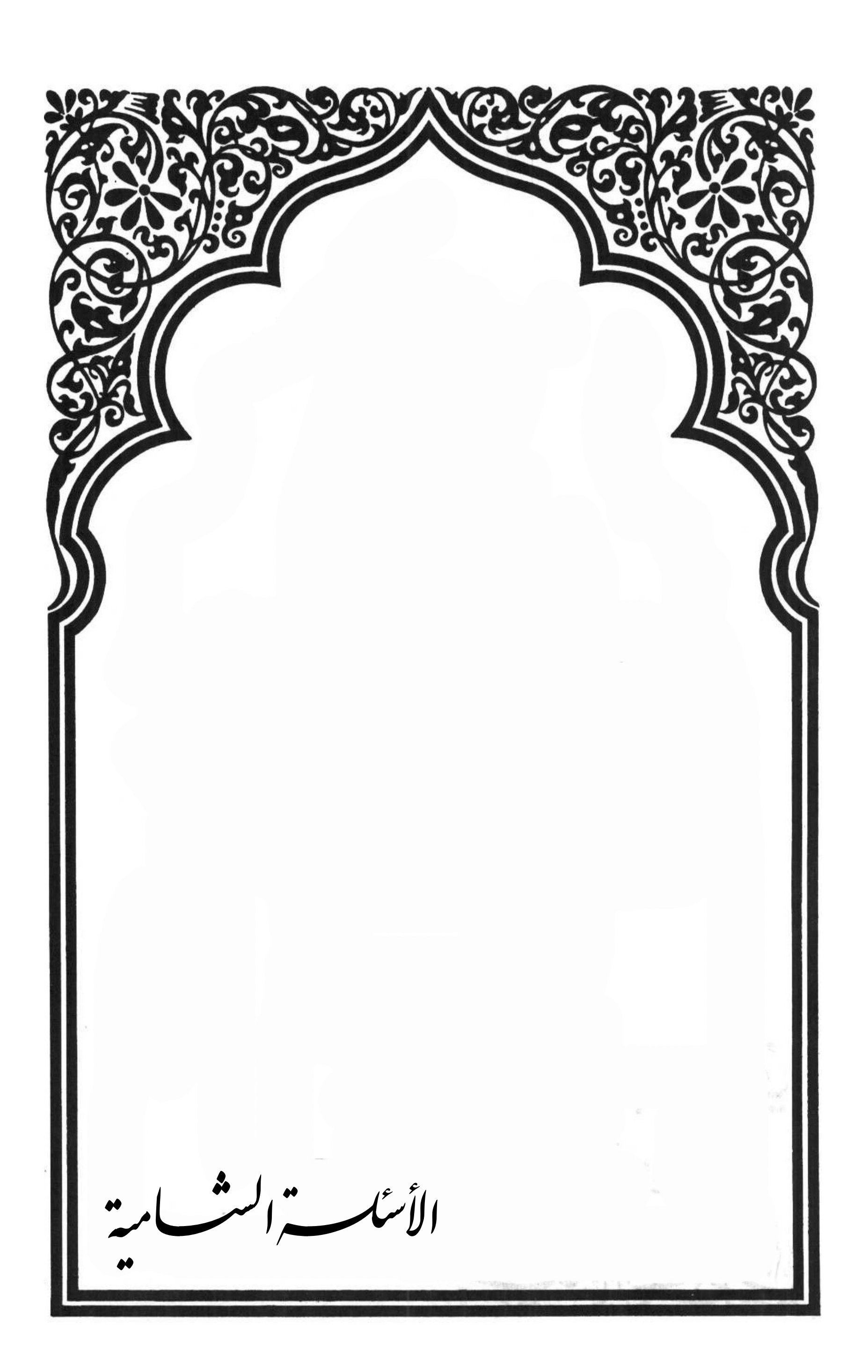
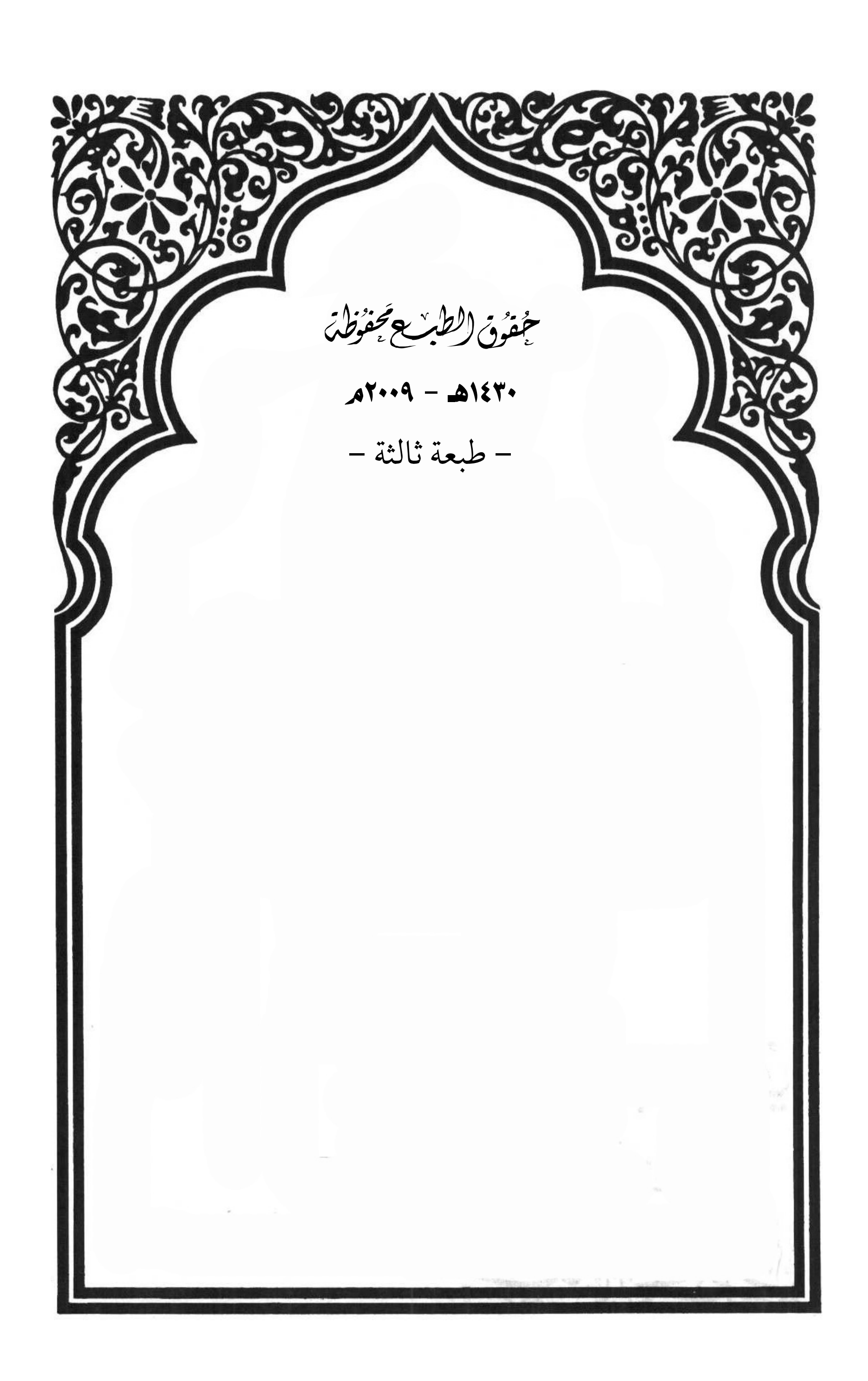
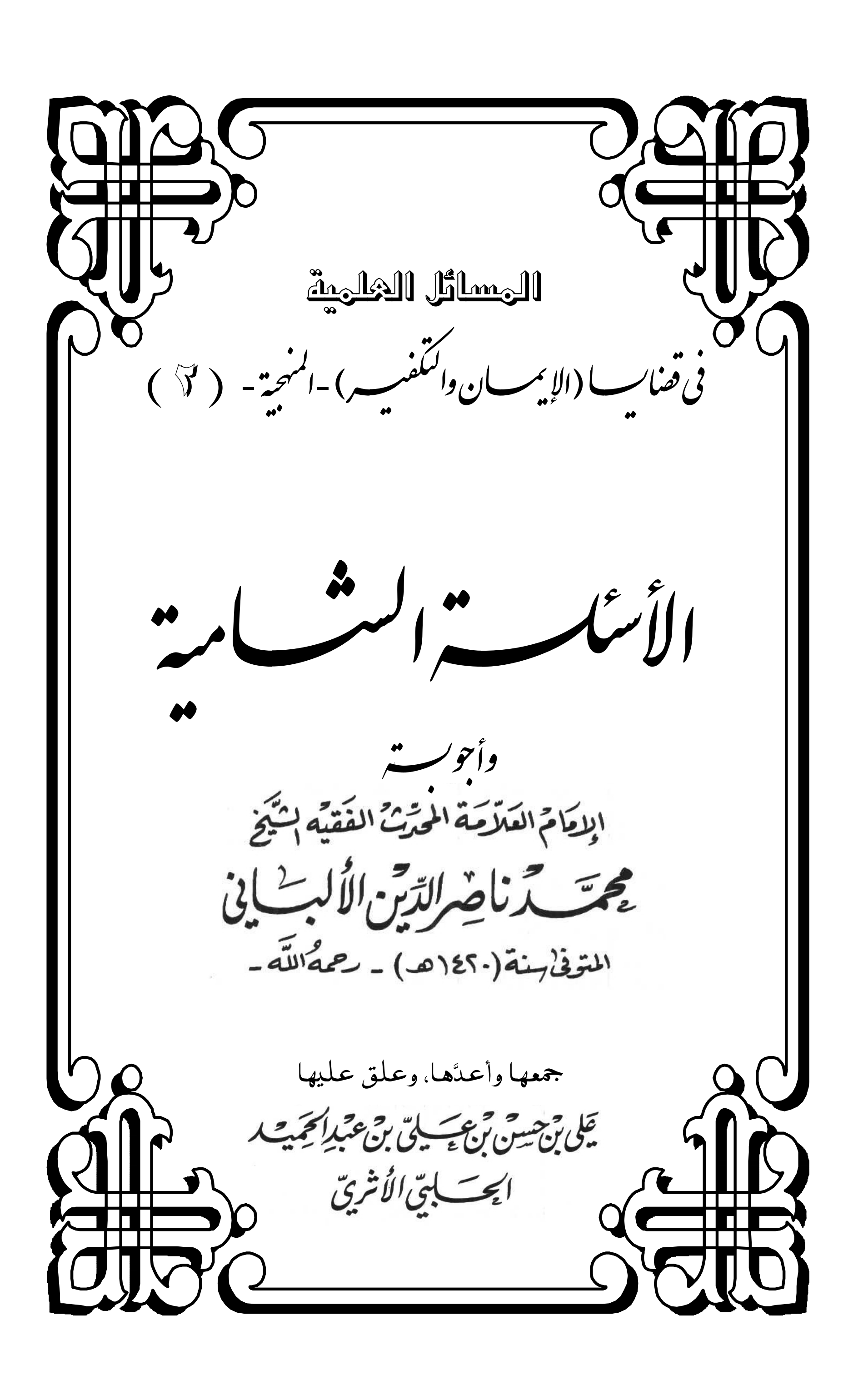


الأسئلة الشامية



١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

- طبعة ثالثة -



المسائل العلمية

في قضايا (الإيمان والتكفير) - المنهجية - (٢)

الأسئلة الشامية

وأجوبة

الإمام العلامة المحدث الفقيه الشيخ

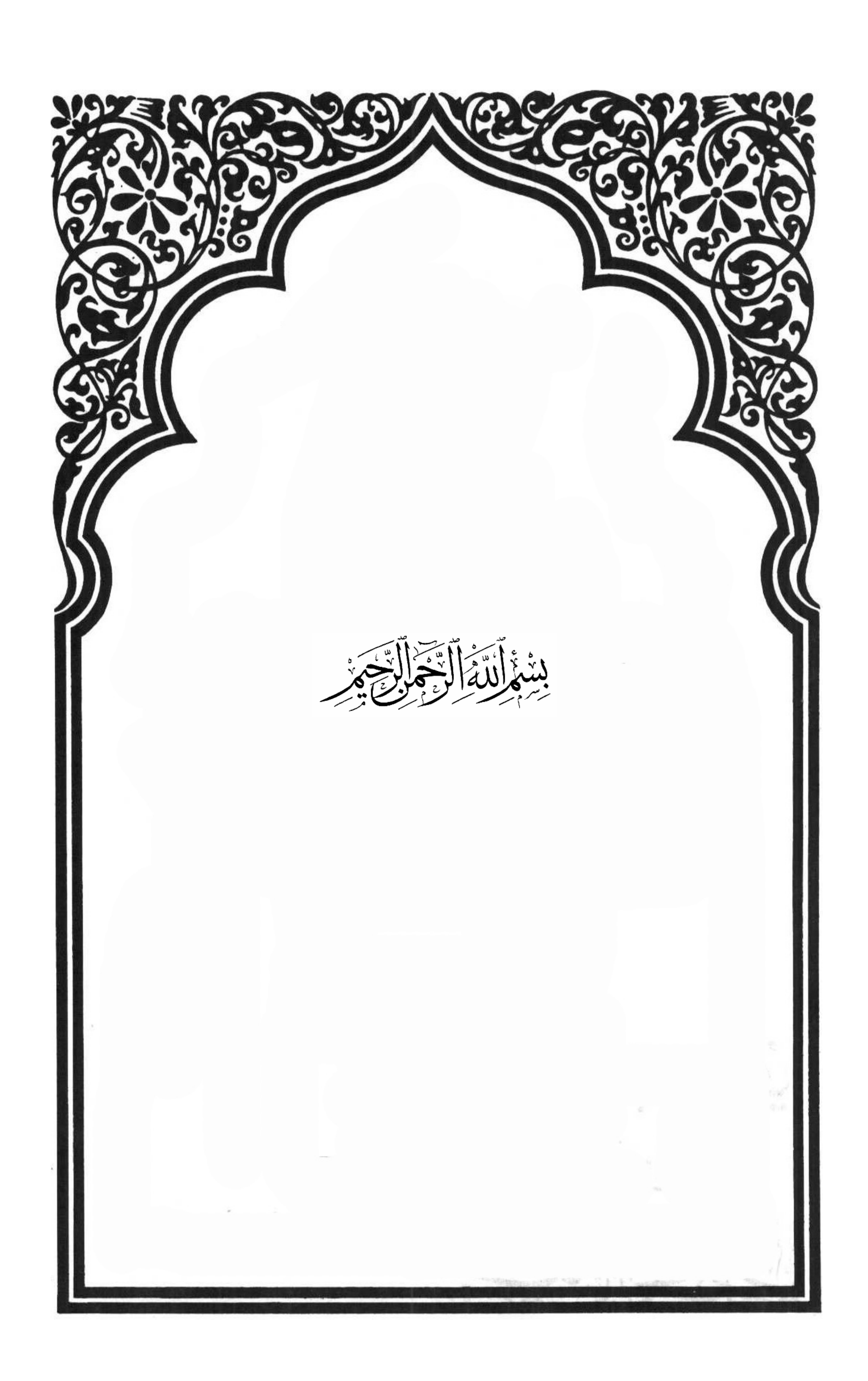
محمد ناصر الدين الألباني

المتوفى سنة (١٤٢٠هـ) - رحمه الله -

جمعها وأعدها، وعلق عليها

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد

الحلبي الأثري


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إنَّ الحمدَ لله، نحمَدُهُ ونَستَعينُه ونستَغْفِرُه، **ونَعوذُ بِالله مِـن شُرورِ أنفُسِنا**، وسَيِّئاتِ أعْمالِنا، من يهدِهِ الله فَلا مُضِلَّ لَه، ومَن يُـضلِلْ فَـلا هَادِيَ لَه.

وأَشْهَدُ أنْ لا إله إلا الله -وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَه-.

وأشْهَدُ أنَّ مُحَمَّداً عَبدُهُ وَرَسولُه.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا . يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾.

أما بعد:

فهذه أسئِلَةٌ واقِعِيَّة، وأجوبةٌ عميقةٌ قوِيَّة **-في مسائلَ مُهِمّةٍ دقيقةٍ جَلِيَّة-**؛ نُقدِّمها لأهلِ الحقِّ **-تثبيتاً-**، ونُوجِّهها للمخالفينَ للحقِّ **-تثبيطاً-**.

وهذه الأسئِلَةُ (١) وجَّهَها إلى أُستاذِنا المحدِّث الإمام العلاّمة الشّيخ **محمّد ناصِر الدّين الألباني** -رحمه الله-: عَدَدٌ مِن النَّاسِ **-بعضُهُم عوامٌّ، وبعضُهُم طَلَبَةُ عِلمٍ-** على فَترَاتٍ عِدَّة، وفي أماكِنَ مُتعدِّدَة...

ولقد كانت أجوِبَةُ شيخِنا -رحمه الله رحمةً واسِعَةً- عليها: مُسَدَّدة، وبالحقِّ مؤيَّدة ... وذلك **بِمَا رَدَّ الله به -على يديهِ- الحقَّ إلى نِصَابِه، والصَّوَابَ إلى أبوابِه.**

فجزاهُ الله أحْسَنَ ثوابِه.

وهذه الأجوبةُ المُوفَّقَةُ **-بحمدِ الله-** تكشِفُ جانِبَيْنِ عِلْمِيَّيْنِ مُهِمَّيْنِ:

---

(١) وهي -بأرقامِها- منقولةٌ مِن «مجموع فتاوى الشّيخ الألباني» -المجلّدين: (١٦-١٧).

الأوَّل: بُطلانُ فِرْيَةِ **المُتَعَدِّينَ** على شيخِنا -رحمه الله- باتِّهامِهِم إيَّاهُ **بالإرجاءِ!** أو مُشابَهَةِ **المرجِئَة** [(١)]**!!**

الثّاني: بُعْدُ نَظَرِ شيخِنا -رحمه الله-، وعُمْقُ تفكيرِه؛ وكيف أنَّهُ اسْتَشْرَفَ -**بِعِلْمِه الواسِعِ، ومنهجِهِ الدّقيق**- المُستقْبَلَ وَمُجْرَياتِه- مقدِّماتٍ ونتائِجَ-...

فَوَقَع ما حذّر مِنه، **وحَصَلَ** ما كانَ يُنْذِرُ به **-ولِلأسَفِ الشّديد-**...

ولقد رأيتُ **-بَعْدَ تَأَنٍّ-** لُزومَ إشاعَتِها بين الناسِ؛ **نَشْراً للحقّ، وهدايةً للخَلْق** -مع ضبطٍ دقيقٍ لها، وتعليقٍ مُتوسِّطٍ عليها-؛ أَمَلاً بالله -تعالى- **أنْ يَجْمَعَ شَمْلَ أَهْلِ السُّنَّة -مِن عُمومِ الأُمَّة- لِتَلْتَئِمَ كَلِمَتُهُم، وتتوَحَّدَ جُهودُهُم** -وبِخاصَّةٍ في هذا الزَّمَن؛ **زَمَنِ المِحَنِ والفِتَن**-؛ الذي يَجْهَدُ فيه **الحِزْبِيُّونَ (!) والتّكْفيرِيُّون(!!)** -**للتفريقِ والتشقيق**- ويُحاوِلونَ -بِكُلِّ قُوَّة**!**- ويجتَهِدونَ[(٢)]- ؛ بُغْيَةَ رُكوبِ

---

(١) وفي كتابي «**التّعريف والتّنبئة بتأصيلات الإمام الألباني في مسائِلِ الإيمانِ والردّ على المُرجِئَة**»: ما يزيدُ هذا بياناً، ويؤكِّد حُجَجَهُ بُرهاناً.

(٢) وَمِنَ الاجتِهادات (**!**) الفارِغَة **-الباطِلَة-** الّتي يُمارِسُها بعضُ **(التّكفيريِّين)** الجَهَلَةِ **-تَشْغِيباً، وَسَفَهاً، وضَلالاً، وكِبْراً-**: ما رأيتُهُ في بعض مواقع (الإنترنت**!**)=

=-مِن تسويدات المدعُوِّ (**أبي بصير**: المُقيم بين ظهرانَي الكُفّار**!**)-الّذي ليس له مِن اسمِهِ نصيبٌ**!**- تَعقيباً **جاهِلاً -جاهِلِيًّا** (!)- على «**الأسئلة النجديّة**» لسماحةِ أستاذنا العلاّمة الشّيخ **عبد العزيز بن باز** -رحمه الله-؛ والّتي تَحْوي انتِصاراً عظيماً لِمَنْهَجِ أهلِ السنَّةِ في مسأَلَةِ الحُكْمِ بغيرِ ما أَنْزَلَ الله -**مع التّفصيلِ الحقّ فيها**-.

ولقد طَعَنَ هذا الأفّاكُ الأثيمُ -**عامَلَهُ الله بِعَدْلِه**- بسماحَةِ الشّيخ ابن باز طَعْناً شديداً -**بكبيرِ جهلِهِ وحُمْقِه!**-.

ولم يكتَفِ **ذَيَّاكَ الجهولُ** بهذا -فَحَسْبُ-، بل خَتَمَ تسويدَه الظالمَ بقولِهِ -**لِيَضُمَّ جميعَ عُلمائنا الكِبار** في قَرَنٍ واحِد-: (... **وهكذا -كذلك- الشّيخ ناصر، والشّيخ ابن العُثيمين**)**!!!!!**

فأقول:

اِخسأ -**يا لُكَعُ!**-؛ فوالله لن تعْدُوَ قَدْرَك -**جهولاً، جاهِلاً، مجهولاً**-...

بل خِبْتَ وخَسِرْتَ -وربِّ مُحمَّد- أيُّها الظالمُ **القمىء**، والجاهلُ **الرّديء**، والمُفْتَرِي **البَذيء** -**إن لَمْ تَتُبْ**-...

ولا أقولُ لك إلاّ:

ما يَضُرُّ البَحْرَ أَمْسَى زاخِراً ... أنْ رَمَاهُ (بُو بَصيرٍ!) بِحَجَرْ

سُبحانك اللهمَّ!! أئمّة الدُّنيا والدّين هكذا -عند السَّفَهَةِ-**حالُهُم**، وهذا -عند الجَهَلَةِ- **حكمُهُم!!**

وَوَالله -**الّذي لا ربَّ سِواه**- ليس عند أُولاءِ إلاَّ **جهلٌ مُركَّبٌ، في عقولٍ حَمقاء، على نفوسٍ مريضةٍ...**

اللهمَّ عافِنا -**يا ربَّنا**-... =

المَوْجَةِ، واستِغلالِ المَوْقِف! -**تفجيراً وتدميراً**- [1]، وَبِاسْمِ الجِهَاد!!

ولكنْ؛﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾...

.... و حَتَّى تَشِعَّ أَنْوارُ السُّنَّةِ والتَّوحِيد -مِن جديد- يَداً مِن

= فـ...

بالله -**يا مُسلِمون**-.. هَلاّ عَذَرْتُمُونَا (!) **بِرُدودِنا** -**وتعقُّباتِنا**- على هؤلاء، وعرفتم دوافِعَنا في **كشفِهِم، ونقضِهِم** -**بقوَّةٍ وجَلاء**-؟!

أرجو....

(١) وِمِن أَسَفٍ: أنَّ كثيراً مِن **الشُّيوخ، والمُنتسبين إلى العِلم**-: لم يُدْرِكُوا -**ولعلّه: إلى الآن!!**- أسبابَ هذا (التدمير والتّفجير)؛ الّذي مَلأَ **السَّهْلَ والجَبَل!!** أو أَنَّهُم -**لعلّهُم!**- أدركوا ذلك (!)، لكنَّهُم لم يُواجِهُوا، أو يُصَرِّحُوا -**لسببٍ أو آخَرَ**-!!!

والله -تعالى- يقول: ﴿...لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾..

ولَقَد بَلَغَني -**هذه الأيّامَ**- ما يُلِظُّ بالدُّعاءِ بِهِ بعضُ **أئمّة الحرمين الشّريفين** -في قُنُوتِ النوازِلِ في الصّلواتِ الخمس-؛ وهو قولُهُم: «**اللهمَّ أطفئ فتنةَ التّكفير والتّدمير والتّفجير**»...

فأقولُ: نعم -**والله**-؛ إنّها هِيَ؛ إذ كُلُّ ذلك البلاءِ والشَّرِّ -**حقيقةً**- راجعٌ إلى «**مفاسِدِ الغُلُوِّ في التّكفير، وما يُوقِعُهُ مِن أَثَرٍ خطير -كالتّدمير والتّفجير-**»...

كما هُوَ عُنوانُ رسالةٍ لي مُفْرَدَةٍ -**مطبوعة**- في التحذير مِن هذا الأمر المرير؛ تحوي «**كلمة تذكير**»؛ مُذَكِّرَةً بالواقِع، والمصير..

و .. ﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾...

حَدِيد؛ **تنقُضُ كُلَّ مُنحرفٍ عنيد، وَتُقَـرِّبُ كُـلَّ بَعيـد**؛ لِـتَرْبِطَ الحَـقَّ -وَأَهَلَه- فِي سائِرِ البُلدان [١] -شَرْقاً وغَرْباً، شمالاً وجنوباً-: مِن نَجْدٍ والشام -**دَعْوَتـانِ كَريمَتـانِ مُتَكامِلَتـان** [٢] -؛ إلى العـراقِ فَتَطْـوان،

(١) ومِـن أجـلِ ذا: رأيـتُ أهميّـةَ نـشرِ هـذه (السّلـسلة) -**العلميّـة، المنهجيّـة، العقائديَّة**-؛ مُبتدئاً -فيها- بكلامِ شيخِنا الإمام الألباني -رحمه الله-؛ **لكونِهِ السّابقَ في ضبطِ هذه المسائِل، والتّنبيهِ عليها، والتّحذير ممّا يُخالِفها**.

ثمّ أتبَعْتُ هذه الرّسالة بـ «**الأسئلة النّجديَّة**» لسماحةِ الشيخ عبد العزيز بن باز، ثمّ «**الأسئلة القطريّة**» للشّيخ ابن عُثيمين، ثم «**الأسئلة اليمنيّة**» للشّيخ مُقبِل بن هادي الوادِعي -**جمعاً للكلمةِ على صفاءِ المنهج، ووضوحِه**-.

والله مِن وراءِ القَصْد..

(٢) وفي رُدودِ بعض العُلَماء السلفيِّين -**الكِبَار**- على (بعض) المُبتدِعَةِ -**الصّغار**- نقضاً لشُبهَةِ الاستِدلالِ بحديثِ: «نَجْد قرن الشّيطان» -**المُشوَّشِ بِها** على دعـوةِ شـيخِ الإسلام محمّد بن عبد الوهّاب -**السّلفيّة الإصلاحيَّة**-: كلامُ سماحةِ العلاّمـة **الـشّيخ أحمَدَ ابن حَجَر آل بُوطامي** -رحمه الله- في كتابِـه «الـشّيخ محمّـد بـن عبـد الوهّـاب، عقيدته السلفيَّة، ودعوته الإصلاحيَّة..» (ص٦٩ -**بتقريظ وتعليق سماحة الشّيخ ابـن باز -رحمه الله-**)؛ قال:

(ومن الأجوبةِ المُسكِتَةِ: أنّ الشّيخ محمّد بن عبد الوهّاب قد قـرأ كُتُـبَ شَـيْخَي الإسلامِ **ابنِ تَيميَّةَ، وابنِ القيِّم**، وأمعن النّظرَ فيها، وهَضَمَ معانِيَها: فَنَفَخَتْ فيـهِ رُوحَ الثّورةِ عـلى تِلـكَ الأوضـاعِ الـسّائِدَة، ومَنَحَتْـهُ سِـلاحاً قويًّـا مِـن **الحُجَـجِ النّقليّـةِ**=

واليَمَن فالسُّودان...

وتكميلاً لِلمقام: قدَّمتُ -بين يَـدَيْ هـذه الأسـئلةِ وأجـوبتِها- ببحثٍ حـديثيٍّ عَقَـديٍّ منهجـيٍّ -**مُهـمّ**-حـول صِـلَةِ (**الـشّام**) بـــ (**الإيمان**)؛ مَعَ رَبْطِهِ بكلامٍ عالٍ لشيخِ الإسلام ابن تيميَّة -رحمهُ الله-.

وفيهِ **عِبْرَةٌ** بالِغَةٌ، **وَعِظَةٌ** عظيمةٌ -لِلمُتأمِّلِ-...

ومِن الفوائِدِ المهمَّةِ **-في تأصيل ذاك التّكامُل-**: التّنبيهُ -**تَذكيراً**- على ما ذكره بعضُ أفاضِلِ أهلِ العِلْمِ المُعاصِرين -حفظهُمُ اللهُ- مِـن

=**والبراهِينِ العقليَّة!** ما استَطَاعَ بِهـا أن **يُزْهِـقَ باطِـلَ** أولئِكَ المَرَدَةِ والمُشْرِكين، **وأن يُزَيِّفَ شُبَهَ عُلمائِهم، ودُعاةِ مَذاهِبِهِم.**

ولا رَيْبَ أنّ الشّيخَيْنِ كانا شامِيَّيْنِ، فإذن؛ دعوةُ الشّيخ شامِيَّة، والحَديثُ يقـول: «اللهمَّ بارِك لَنا في شامِنا وفي يَمَنِنا»).

قلتُ: هذا آخِرُ كلامِهِ -رحمه الله-.

وحـديثُ: «**نجـد قـرن الـشّيطان**»: رواه البُخـاري (١٠٣٧)، و (٧٠٩٤) عـن ابن عُمَر.

وحديث «اللهمَّ بارِك لنا في شامِنا..» جُزْءٌ مِنه؛ **فتأَمَّلْ**.

مع التّنبيهِ إلى ثبوتِ روايةٍ أُخْرى تُبَيِّنُ أنَّ «**نجد**» -هنا- هي «**العِراق**».

وانظُر تعليق **شيخِنا الألباني** -عليـه -في «مختـصر البُخـاري» (٥٤٤)، وكتـابي: «إنّها سلفيَّةُ العقيدة والمنهج» (ص٤٦).

جوابٍ في مسألة (عدم خلود **تارك أعمال الجوارِح** في النّار)؛ بأنّه: (مِن أقوال أهلِ السنَّة).

ومنه -أيضاً-: كلامُ سماحةِ أُستاذِنا الشّيخ **ابنِ عُثيمين** -رحمه الله- في المسألَةِ نفسِها- لكنْ؛ تحت اسْمِ (**جنس العَمَل!**) -في «**الأسئِلَة القَطَرِيَّة**»-؛ حيث قال: (**هذه طنطنةٌ لا فائدَةَ مِنها**؛ والكافِرُ مَن كفَّرَهُ الله ورسولُهُ ﷺ).

وأخيراً؛ وَرَدَنا كلامُ فضيلةِ الشّيخِ **ربيع بن هادي** -حفظه الله- في كلمةٍ له- عنوانُها: «**كلمة حقّ حول (جنس العمل)**»؛ كان مِن ضمنِ كلامِهِ -فيها-فيه- قولُهُ-: «.. **دندنة التّكفيريِّين حولَه لَمَقاصِدَ سيّئة**، مِنها: رَمْيُ أئمّة السنّة **بالإرجاء**؛ فَمَنْ لم يُكَفِّرْ تارِكَ الصّلاةِ -عندهم -مُرجئ- أو أُتي مِن شبهة الإرجاء-، ومَن لا يكفّر الحاكِمَ [المسلمَ] بغير ما أنزَلَ الله تكفيراً مُخْرِجاً مِن المِلَّة؛ فهو مُرجئ؛ **وإنْ فصَّلَ على طريقة السَّلَف...**».

وكذا قولُهُ -حفظه المولى-: «... ومِن أجلِ ما في هذا اللّفظِ مِن الإجمال: يقعُ مِن إطلاقِهِ **اللَّبْسُ** على كثيرٍ مِن النّاس، ولِما يوقعُ مِن **الخلافِ بين أهل السنَّة، والشّحناءِ، والفِتَنِ** -بينهُم- ترجّح لي أنّه

يجبُ **الابتِعادُ** عنه؛ لأنّ (الجِنسَ) **قد** يُراد بـه الواحِـد، **وقـد** يُـراد بـه الكُلّ، **وقد** يُراد به الغالِب**!**

ومِن هُنا؛ إذا دندن حوله السلفيُّون **حصل بينهم الخِلافُ الّذي يريدُه التّكفيريُّون**، وتكثّروا بمن يقولُ به منهُم**!** فيقولون: هذا فلانٌ السّلفيُّ يقولُ بتكفير تارك جنس العمل**! فَيَجُرُّون الناشِئَ إلى مذهبِهم في تكفير الحُكّام على منهجِهِم، وإلى رَمْيِ عُلماء السنّة بالإرجاء... إلخ**».

أقول:

وهذا -بحمدِ الله-تعالى- ما تَبَنَّيْتُهُ، وَبَيَّنْتُهُ، وأكَّدْتُ عليهِ -منذ سنواتٍ-؛ فانْظُر كِتابَيَّ «**الردّ البُرهاني..**»، و «**التّنبيهاتِ المُتوائِمَة..**»...

وهكذا تتوافَقُ كلماتُ أهلِ السنَّةِ، وتَلْتَقي مَقاصِدُهُم، وتَأْتَلِفُ عباراتُهُم -كثَّرهم الله-تعالى-.

*****

وختاماً:

أسألُ الله -العليَّ الأعلى- أن يُوفِّقَ أهلَ الحقِّ لمزيدٍ مِن **العِلمِ والتحقيق**، وأن يهديَ مَن خالفَ الحقَّ **للاستقامةِ على جادّة الطّريق**.

فهذا الحقُّ ليس به خفاءُ فَدَعْني مِن بُنَيّاتِ الطريقِ

واللهُ الهادي، وعليهِ توكُّلي واعتمادي.

وآخِرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالَمين.

كتبه

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد

الحلبيّ الأثريّ

٢٠ جُمادى الآخِرَة/ ١٤٢٥هـ

الإيمان.. والشام

مِن مَروِيَّاتِ **الإمَامِ المُبَجَّلِ أحمدَ بنِ حَنْبَل** -رحمه الله-تعالى-: الحديثُ الّذي رواه في «مسنده» (٥/ ١٩٨-١٩٩-رقم ٢١٧٣٣)، وفي «فضائل الصّحابة» (١٧١٧)؛ قال:

«حَدَّثَنا إسحاقُ بن عيسى: حَدَّثَنا يحيى بنُ حمزَة، عن زيدِ بن واقِد: حَدّثَني بُسْر بن عُبيد الله: حَدَّثني أبو إدريسَ الخَوْلاني، عن أبي الدّرداء، قال: قال رسول الله ﷺ:

«بَيْنا أنا نائِمٌ؛ إذ رَأَيْتُ عَمُودَ الكِتابِ احْتُمِلَ مِن تَحتِ رأسي؛ فَظَنَنتُ أنَّهُ مَذهُوبٌ به، فأَتْبَعْتُهُ بَصَرِي، فَعُمِدَ به إلى الشّام.

ألا وإنَّ الإيمانَ -حين تقع الفتنُ- بالشّام».

قلتُ: وهذا إسنادٌ صحيحٌ؛ رجالُهُ كلُّهم ثقاتٌ.

قال الحافِظ ابنُ عبد الهادي -رحمه الله- في «فضائل الشّام» (ص٢١):

«هذا الحديثُ مشهورٌ.

وإسناده -عندي- على رَسْم البُخاريّ».

وأشار الحافظُ ابنُ حَجَرٍ -رحمه الله- في «فتح الباري» (١٢/ ٤٠٣) إلى ثُبوتِه.

وصحّحه شيخُنا الإمامُ الألبانِيُّ -رحمه الله- في «تخريج أحاديث فضائل الشّام» (ص١٥).

ورواه البيهقيّ في «دلائلُ النبوّة»، (٦/ ٤٤)، وقال:

«**هذا إسنادٌ صحيحٌ**.

ورُوي من وجهٍ آخر».

قلتُ: يشير -رحمه الله- إلى ما أورَدَهُ الحافظُ ابنُ رَجَبٍ الحنبَلِيُّ -رحمه الله- في «فضائل الشّام» (٢٥) -في (الباب الثاني: **فيما ورد في استقرار العلم والإيمان بالشّام**)- عن عبد الله بن عَمْرو بن العاص -به-.

ثم قال: «خرّجه الحاكمُ، وقال: صحيحٌ على شرطِ الشَّيْخَيْن».

ساكِتاً عنه؛ ولم يتعقّبه بشيء [(١)]!

(١) وَقَد ذَكَر -رحمه الله-باختِصارٍ- عدداً من الطرق، والرّوايات -للحديث نفسه- عن عددٍ من الصّحابةِ -دون أَيِّ نقدٍ أو تعليق-. =

وقال شيخُنا الإمامُ الألبانيُّ -رحمه الله- في «تخريج فضائل الشّام»(ص١٥):

«... ووافقه الذهبيُّ!

وقد وهِما في قولِهما: (إنّه على شرطِهما)!

وإنّما هو **صحيحٌ -فقط-**؛ لأنَّ في السّنَدِ يُونُسَ بن مَيْسَرَة بن حَلْبَس، ولم يُخَرِّج له الشّيخان شيئاً، وهو ثقةٌ».

إلى أن قال -رحمه الله-:

«ورواه ابن عساكِر في «تاريخ دِمشق» (١/ ٩١-٩٥)، وله عنده طريقٌ أخرى **-وحسّنه-**».

قلتُ:

ورواه -بسندِه [(١)]- عن عبد الله بن عَمْرو -رضي الله عنه- شيخُ

= ثم قال -في آخِرِ كلامِه-: «ويُروى نحوُهُ مِن حديث أبي أُمامَة، وعائشة. وفي إسنادَيْهما ضعفٌ».

وفي هذا إشارةٌ إلى ارتضائِهِ -رحمه الله- الأسانيدَ الأولى؛ **فَتَنَبَّهْ**.

(١) وفيه شُذوذٌ؛ أشارَ إليه **-بلُطْفٍ-** الإمام ابن عساكِر في «تاريخِه» (١/ ٩١-٩٢). =

الإسلام ابن تيميَّة -رحمه الله- في «الأربعين حديثاً» [رقم:٢ -كما في «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٧٩)].

وعليه:

فقد قال شيخُ الإسلام في «**مناقب الشّام وأهلِه**» (ص٧٨):

«**فمكّةُ هي الأوّلُ، والشّامُ هي الآخِرُ: في الخَلْقِ والأمر -في الكلمات الكونِيَّة والدينِيَّة-**».

وفي (ص٨٥) -منه- لمّا ذَكَرَ حديثَ النبيِّ ﷺ: «**عُقْرُ دار المؤمنين الشّامُ**»، قال:

«... وبهذا استدلَلْتُ لقومٍ... في فتنٍ قام فيها علينا قومٌ مِن **أهل الفجور والبدع** -الموصوفين بِخِصالِ المُنافِقِين-، **فأخبرتُهُم بهذا الحديث..**».

قلتُ: والحديثُ في «مسند الإمام أحمد» (٤/ ١٠٤- رقم:١٦٩٦٥) -وغيره-، **وسنده حَسَنٌ**.

= والرّوايةُ المحفوظةُ -**الصّحيحةُ**-: رواها غيرُ واحدٍ؛ منهُم: الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٥٠٩)؛ وهي المذكورةُ أعلاهُ.

و «عُقْرُ» الشيء: **أصلُهُ، وموضعُهُ** -كما في «النّهاية» (ص٦٣٠) -لابن الأثير-.

فأقولُ -بَعْدُ-:

كيف -بالله- **تُتَّهَمُ البقيَّةُ الباقِيَةُ مِن أهل السنّة** -في الشّام- القائمةُ بوجهِ **المبتدعَةِ، والحزبيِّين، والتكفيريِّين**، والغوغائِيِّين -ومقدَّمُ أهلِ السنّة- **فيهم**- شيخُنا **الإمام الألبانيُّ -رحمه الله-، والدعاةُ إلى منهج السَّلَف** -مِن أبنائِه، وطُلاّبِه، وأصحابِه-: **أنّهُم مُرجئةٌ!!**

وهذا الزّعمُ **الباطِلُ** -في حقيقتِهِ، ومُؤَدَّاهُ- مُؤَشِّرُ **خَلَلٍ في مسائل (الإيمان)!**

و**(الإيمانُ)** المذكورُ في الحديثِ **-ولا بُدَّ-** إيمانٌ حَقٌّ **صحيح**؛ مُوافقٌ لمنهَجِ أهل السنَّة **الصَّرِيح**، ومذهب السّلف **-الرَّجِيح-**.

فكيف يجتمعُ النّقيضان: اعتبارُ **(الإيمان)**، و الخَلَلُ في **(مسائل الإيمان)** -في آن-؟!

﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾..

والناظِرُ **-بإنصافِ نفسٍ-** في كتابِ «**مُجمل مسائل الإيمان والكُفر**

-**العلميَّة**-، **في أُصول العقيدة السلفيَّة**»، وكتابِ «**التعريف والتنبئة بتأصيلاتِ الإمام الألبانيّ في مسائل الإيمان، والردّ على المرجئة**»: يَرى -بغير أدْنى لَبْسٍ- بُطلانَ تِلْكُمُ **الدّعوى**، وتفنيدَ ذلك **الزَّعْمِ!**

وَرَحِمَ الله شيخَ الإسلام ابنَ تيميَّة؛ الّذي قال -**منذُ قرونٍ وقرون**- كما في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٤٣٢)-:

«**وكان أهلُ الشّام شديدين على المُرجِئَة**».

وقال -رحمه الله- في (٤/ ٤٤٩) -منه-: «وأمّا الشّامُ: فلم يَزَلْ فيها العِلْمُ والإيمانُ؛ ومَن يُقاتِلُ عليه منصوراً مؤيَّداً -في كُلِّ وقتٍ-».

فهذا -والحمدُ لله- موافقٌ **للحقِّ**، ومُطابقٌ **للواقِع** -**ولا يزال**- بالرُّغْمِ مِن كُلِّ ما **قيل ويُقال!!**-...

فلا يَضُرُّنَا -بَعْدُ- **غَلَطُ** الغالِطين، ولا **وَهَمُ** الواهِمين، ولا **فِرى** المُفترين، ولا **سَخَطُ** السَّاخِطين، ولا **تقوُّلاتُ** المُتَقَوِّلِين...

وأمّا الّذي تَرْنُو إليه **عيونُنا**، وتهفو نحوَه **قلوبُنا**؛ فهُوَ:

الحُجّةُ واليَقِين...

ودلائلُ الشَّرْعِ والدِّين:

مِن كِتابِ الله، وسُنَّةِ سيّد المرسَلين..

... لِتَـذِلَّ لهـا رؤوسُـنا، وتخـضَعَ لهـا رِقَابُنـا -مُطمئِنِّـين، خانِعين- **بالبَرَاهِين**-...

والتارِيخُ، والواقِعُ [(١)] **، والحقائقُ؛ كُلُّ ذلِكَ يشهَدُ:**

أنَّ كثيراً -مِن **مُخالِفينا**- في كثيرٍ مِمّا **يُخالِفُونَنا!**- لم يُـصيبُوا الحَـقَّ، ولم يُوافِقُوا الهَدْيَ الأَمين...

وأنَّ ما عِندنا حَقٌّ صُرَاحٌ -مُبين-.

والحمدُ لله ربِّ العالَمِين....

ولكنَّنا نحمدُ الله -سبحانَه- وهو للحمدِ أهلٌ- ولا يُحْمَـدُ عـلى

(١) بل إنَّ المُتأمِّلَ في حقيقةِ **الدّعوةِ الإصلاحِيَّةِ السلفيَّة** -المُعـاصِرة- الّتـي قـام بها، وحَمَل مُهِمَّتها -قبلَ قَرنينِ مِـن الـزّمن- الإمـامُ المُجـدِّدُ الـشّيخُ **محمّـدُ بـن عبـد الوهّـاب** -رحمـه الله- في (نجـد والحِجـاز): يَـرى أنَّ **أُصـولَها** العِلميَّـة، **وقواعِـدَها** الشرعِيَّة راجِعَةٌ إلى **شيخ الإسلام ابن تيميَّة، ودعوتِهِ الشامِيَّة**...

وكما جُلِبت الأصنامُ -**قبل فجر الـدّعوة**- مِـن الـشّام: فـإنَّ فُـؤوسَ تحطيمِهـا، **والأنوارَ** الّتي بدَّدت ظلامَها جاءت -بعد عُلُـوِّ رايـةِ الـدّعوة، ورِفْعَـةِ لوائِهـا- مِـن **الشّام**... والسّلام...

مكروهٍ سِواه- أنّهم -بدؤوا (!) **يُراجِعُون، ويرجِعون، يتراجَعُون**... لـ﴿يَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَـٰنًا﴾...

ولـ﴿يحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَـٰتِهِۦ﴾...

وكم كُنّا -والله يشهَدُ- **مُنْذُ سَنَواتٍ وَسَنَوات**- نُسلِّي أنفُسَنا، ونُصبِّرُ إخوانَنا -على ما نَلْقَى مِن **ظُلمٍ، وكيدٍ، وضَيْمٍ**- بذِكرِ -وَتَذَكُّرِ- قولِ الله -تعالى- مُسْتَأْنِسِين-:

﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾..

والمِنَّةُ لله -وحدَهُ- أنَّنا عايَشْنَا هذا الحَقَّ **ببصائِرِنا**، قبل أن تُعاينَهُ **أبصارُنا**...

وقد قلتُ -في هذا المقامِ-**فلتَةً!**-:

أَلا انْقُضْ أُخَيَّ عَلى المُدَّعِي — بِصوتٍ يُجَلْجِلُ في المَجْمَعِ
وَدَعْكَ مِنَ الظُّلْمِ والظَّالِمين — وكُنْ دائِمَ النَّقْدِ للزَّعْزَعِ
وَوَاصِلْ ثَبَاتاً عَلى الحقِّ إنَّ — الثَّبَاتَ مِنَ الله للأَرْفَعِ
فَإِيمَانُكَ الحقُّ مِن مَكَّةٍ — إلى الشَّامِ ذاك حِمَى الأَمْنَعِ
فهذا الحديثُ حديثُ النبِيِّ — بِشارةُ خيرِ المَدَى الأَوْسَعِ

لِتَشْمَلَ جوًّا وأرضاً وبحراً لِتشمَلَ كُلَّ فؤادٍ يَعِي
لِتَشْمَلَ تُرْكاً ورُوماً وفُرْساً ولِلعُرْبِ قحطانَ أو تُبَّعِ
فيا نَفْسُ ذُوقي حلاوةَ أمْنٍ ومِن فِريَةِ الجَهلِ لا تَجْزَعِي
فلِلحَقِّ تسمُو النُّفوسُ العَوَالِي لأخْذِ هُداهُ وإلاّ دَعِي
فحقُّ الرَّجاءِ دليلٌ قوِيٌّ وليس لَنا عنهُ مِن مَنْزِعِ
فنهجُ الصَّحابَة حقٌّ صريحٌ طريقُ استقامةِ ذا الأوْرَعِ
وخالِف لكُلِّ حَقودٍ غَوِيٍّ يُرى ناقَضَ الحقَّ بَل فارْدَعِ
فَلَسْنَا نُكفِّرُ مِن فاسِقٍ ولا فاجِرٍ في الضَّلالِ سَعِي
وَلَسْنَا نُهَوِّنُ مِن ظالِمٍ وَمِن حاكِمِ الجَوْرِ فَلْتَصْدَعِ
فتلكَ دِلالةُ نَصِّ الشَّرِيعَةِ نورٌ مِن الأنْجُمِ السُّطَّعِ
وأمَّا المُخَالِفُ هَدْيَ الحقائِقِ لا ليس يخرجُ عن أربَعِ
جَهُولٌ وَيَجْهَلُ جَهْلاً بِهِ لُبابَ الحقائِقِ لم يَسْمَعِ
وإلاّ فظلمُ الظَّلُومِ ظلامٌ دِماءٌ سَتَهْمِي مع الأدْمُعِ
وأمَّا سِوى ذَيْنِ مِن مُخطِئٍ فَإيَّاكَ واحْذَرْ لَظَى المَفْزَعِ
يُخالِفُ حَقَّ الأُخُوَّةِ ظُلْماً وفي سَاحَةِ البَهْتِ فَلْيَرْتَعِ
وَرابِعُ هذي الثّلاثِ غُلامٌ وَمَن يَرْدُدِ الحقَّ فَلْيُصْرَعِ

فهــا أَنــا أدعــو جميــعَ أُولاءِ   بِقَــوْلِ لِــسَاني كــذا أَضْــلُعِي

فــإِنِّي أُلاحِــظُ مِــنهُم جميعــاً   نَقِيقــاً يُــشَبَّهُ بِالــضِّفْدَعِ

وَمَــن طَعِــمَ الحَــقَّ يَهْنــأْ بِــهِ   وَمَــن جَــرَعَ الــسُّوءَ فَلْيَــشْبَعِ

وإِنِّي لأَحْمَــــدُ رَبِّي خِتامــــاً   وَمَــن فَــوَّتَ الحَــقَّ فَلْيَرْجِــعِ

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

(١)
لا حزبية في الدعوة السلفية

سؤال[(١)]**:** بعضُ المتحزِّبين يقولون: **إنّه لن تقومَ للإسلام قائمةٌ إلاّ بالحزبيَّة!** ويتّهمونكُم بأنّه ليس عندكم تصوُّرٌ صحيحٌ لإقامة الدَّولـة الإسلاميَّة! **عِلْماً بأنَّ عقيدةَ هؤلاء عقيدةٌ سلفيَّة**، ويدعُون إلى الكِتاب والسُّنَّة! فما ردُّكُم عليهِم؟!

***الجواب*:** نحن نسألُهم: هل هُم يقومون بالدَّعْوَة إلى **التَّوْحيد؟**

وهل تحزَّبُوا وتكتَّلُوا ليدْعوا النّاس إلى **التَّوحيد؟**

فإذا كان الجوابُ: **نعم.**

فنقولُ لهُم: الكفّار يقولون: نحنُ على الهُدى وعلى الصَّواب! **فـما لنا ولقولِهِم؟!**

---

(١) (رقم:٦٩١٩).

ونحن نقولُ لهؤلاء **المتحـزِّبين**: أنـتُم تـدعُون إلى التَّوحيـد، وإلى اتِّباع الكِتاب والسنَّة، فأرونا -مَثَلاً- عبادتَكم، صلاتَكم، سلوكَكم في بيوتِكُم، في ذراريكم... إلخ؛ **هل هُم على ما كانَ عليه السّلفُ الصّالِحُ؟!** بل -على حدِّ تعبيرِهِم-: على السنّة؟!

فإذا كانوا كذلك: إذن؛ **لماذا تكتّلتُم دونَ الآخَرين؟!**

لماذا لا تترُكون الدّعوةَ **تنطلقُ** بين كلِّ هؤلاء المسلمين **-على اختِلاف أحزابِهِم ومذاهِبِهم-؟!**

فلا بُدّ أنّ وراء هذا التكتُّل والتحزُّب شيئاً؛ لا أقول: شيئاً خافياً؛ بل هو ظاهِرٌ!

وكُلُّ **تكتُّلٍ وتحزُّب** يكونُ أصلُهُ مُنتَهِياً إلى السّلف الصّالِح [1]: **مُجَرَّدَ** أن **يتكتَّل**، تراه يعملُ في دائرة **تكتُّله**، وينسى دعوتَه!

ونحن لَمَسْنا هذا من كثيرٍ مِمَّن كانوا **-حقيقةً-** [2] على دعوةِ السّلف

---

(١) وإنْ كانَ هذا قليلاً **-وقليلاً جِدًّا-**، وَمَع ذلِك: فإنّ ثَمَراتِه **فجّة!** وآثارَهُ **مُرْتَجَّة!!**

فالنَّجاءَ النّجاءَ..

(٢) **فكيف بالمُدّعين -إذاً-؟!**

الصّالِح، **فبدؤوا يشتغلون بالتكتُّل والتحزُّب؛ أعني: بالسِّياسَة!!**

إذن؛ **سياسةٌ ودعوةٌ للتّوحيد** -على ما كان عليه السّلَفُ الصَّالِحُ- **هذا لا يُمْكِنُ أبداً، هذا أمرٌ يستحيلُ**؛ لأنّه -أمرٌ طبيعيٌّ جدًّا- ألاَّ يكونَ الفَرْدُ عالِماً بكُلِّ عِلْم، ومُتخصِّصاً بكُلِّ عِلْم[1]، ولا بُدَّ أن يميلَ إلى علمٍ أكثرَ من عِلْم.

وهذه سُنَّةُ الله في خلقِه، وهذه طاقَةُ الإنسان الّتي فَطَر الله عبادَه عليها.

فإذا كانوا أرادوا الدّعوةَ؛ فما أسهلَ الدّعْوَةَ! وما أكْثَرَ إغناءَها عن **التكتُّل!**

وإذا أرادوا أن يشتغلوا بغيرِ الدّعوة: كأنْ يكونوا في جمعيَّة خيريَّة تجمعُ الأموال، وتُساعِد الفُقَراء والمساكِين؛ فهذه الجمعِيَّة الخيريَّة خَيْرٌ[2]؛ لأنَّها مِن معاني قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَلَا تَحَـٰٓضُّونَ عَلَىٰ

(١) هذا في العِلْم -ومِن **الناحية الفرديّة**-؛ فكيف الشموليّة -علماً ودعوةً - **ومِن النّاحية الجماعيّة**-؟!

لا شكّ أنّه أصعبُ وأعسر؛ **فتدَبَّر**.

(٢) **إذا سَلِمَتْ مِن آفات الحزبيَّة، وصُوَرِها الخفيّة!**

و (أكاد) أقول: **أنّى لها ذلك؟!**

طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ﴾ [الفجر:١٨]، فهذا الحَضُّ أمرٌ خَيْر، محضوضٌ عليه في القرآن الكَرِيم.

وهذا العملُ الخيريُّ؛ إذا كان لا **يُعادي** أولئك الّذين يدعون إلى أن تعود الأمّةُ إلى ما كان عليه سلفُها الصّالِحُ؛ عقيدةً وفقهاً وسلوكاً... إلخ، ويقولون: نحن بحاجة إليكم؛ **فهذا نِعْمَ العملُ**[1].

أمّا هؤلاء الّذين **يتحزّبون**؛ فإنّهم يبتعدون كُلَّ البُعد عن الدّعوة إلى الكتاب والسُّنَّة، وبخاصّة التوحيدَ.

والمتأمِّلُ للعالم الإسلامي -اليومَ- **يرى بُعْدَ المسلمين عنِ التّوحيد**، وما أكثرَ الدُّعاة! وما أكثرَ التكتُّلات والجماعات الحزبيَّة!

فلو كان هؤلاء **يُفرّغون جهودَهم**، ويُوَجِّهونَها إلى تعليم المسلمين التّوحيدَ والعبادةَ الصّحيحةَ؛ لَوَجَدْنا العالمَ الإسلامِيَّ على

(١) فما يحكُم به البعضُ مِن منعٍ **وتَحريم** -بل (**تجريم!**)- كُلِّ الجمعيّات -وما في معناها-: **خَطَأٌ ظَاهِر!**

وعكسُهُ مِثلُه: فإباحَةُ وتجويزُ كُلِّ الجمعيّات -**وما في معناها**- خطأٌ ظاهِرٌ -أيضاً-.

والصّوابُ: **التفريق**؛ على ما بيّنه شيخُنا -رحمه الله-.

غير ما هو عليه -اليومَ -مِن البُعد عنِ **التّوحيد**، فضلاً عنِ **السنّة** -بمعناها العامِّ الشّاملِ-.

فالقصدُ: أن هذا **التحزُّبَ** يُبعِدُ هؤلاء -إن كانوا صالِحِين- عن الانتماء إلى **السّلَف الصّالِح**؛ لأنّهُم لن يستطيعوا القيامَ بواجب الدّعوة إلى الكتاب والسنّة، وعلى منهج السّلَف الصّالِح الّذي ينتمون إليه..

كُلُّ ما في الأمر أنّهُم يزعمون أنّهم **تكتّلوا**؛ لماذا؟! للدعوة! **ولكن الدّعوة أصبحت بعيدةً عنهُم تماماً!**

وهذا هو واقعُ هؤلاء الحِزبيِّين.

أَرُوني جماعةً حزبيّةً تنتمي إلى دعوة السّلَف الصّالِح -وكُلُّ [الأفراد، و] الجماعات الّذين يدعونهُم مِن الشّرق ومن الغرب.. إلخ- أصبحوا يعرفون التّوحيدَ الّذي يعرفه **الأطفالُ الصّغارُ** في بعض بلاد التّوحيد [1]؛ لأنّهُم يشربونه، ويتلقَّونه في صِغَرهم، وَيَنْشأُونَ على هذه الدّعوة؟!

---

(١) كأنّ شيخنا -رحمه الله- يقول: هذه الجماعات الحزبيّة **-ولو انْتَمَتْ إلى منهج السّلف!-** فإنّ حزبيّتها **تُؤثِّر** على منهجِها، **وتنقُضُ** طريقَتَهَا.

وفي هذا عبرةٌ لمن يعتبرُ!

بينما **الجماعاتُ** الأخرى لا تعرِف التّوحيد، ويحاربونه بكلمة واحدة هي: **ليس هذا وقتَه!**

وقد وقع لي حادثةٌ [1] -وأنا في الجامعة الإسلاميَّة، عندما كُنّا في اجتماع-: فقد دخل علينا **رئيسُ جماعَةٍ معيّنة**، وكان المكانُ ممتلئاً بالإخوة، وقد كنت جالساً في آخِرِ المَجْلِسِ على عتبة الباب، فأخذ يُسلّم علينا، ونحن -كما هُو معروفٌ- لا نقومُ لأحد، فاضطرّ أن يصافحَ الإخوةَ وهُم جالِسون!

وقد كنت أتفرّسُ في وجهِه، وأرى وجهَهُ **يتمعّر ويتغيّر!** فلمّا وصل إليّ -وكنت آخرَهم-، قلتُ له: يا أستاذ! يقولون عندنا في سوريّا: (عزيز بدون قيام)!

فما كاد يسمع هذه الكلمةَ **حتّى ثار**، وقال: يا أستاذ! **ليس هذا وقتَه الآن...**

وبدأ يُلقي محاضرةً طويلةً وعريضةً؛ بأن **لا نشتغلَ بالفروع**، وأنّه

---

(١) وقد ذكر شيخُنا -رحمه الله- هذه الحادثةَ -**مُفصَّلةً**- في مُقدِّمَتِه على «مُختَصَر العُلُوّ» (ص٥٨-٥٩).

الآن يوجد حزب البعث، والحزب الاشتراكي -وهو يشير إلى بلدي سوريا-!

وخرج منه كلامٌ عجيبٌ جدًّا.. فقلت له: يا أُستاذ! أنت تريدُ ألاّ نبحَثَ في المسائل الخلافِيَّة؛ ولكنْ لا يوجد شيءٌ -الآن- إلاّ واختُلِفَ فيه؛ **حتّى التّوحيد!!**

ومعنى كلامِك: **ألاّ نبحثَ حتّى في التّوحيد؛ لأنّه اختُلف فيه!**

وأنا في الشّام كنت قد قرأتُ رسالةً بعنوان: «لا إله إلاّ الله»، للشّيخ محمّد الهاشميّ المغربيّ[1]، يشرحُ فيها (لا إله إلاّ الله) بـ: **(لا ربّ إلاّ الله)**[2] ! فقلتُ له هذا الكلامَ، وأن معنى كلامِك -يا أستاذ-:

---

(١) وهو **صوفيٌّ غارِقٌ** ! مِن دُعاة (وحدةِ الوجود) -والعياذ بالله-.

وُلِدَ في تِلِمْسَان -في الجزائر- سنة (١٢٩٨هـ)، وتوفّي في دمشق سنة (١٣٨١هـ).

ورسالتُهُ المُشارُ إليها اسمُها: «سبيل السّعادة في معنى كلمة الشّهادة».

ترجمتُه في «تاريخ عُلماء دمشق في القرن الرّابع عشر الهجري (٢/ ٧٤٧-٧٥١)».

(٢) **وهذا تفسيرٌ غَلَطٌ**، ومثلُهُ تفسيرُ بعضِهِم بـ: **(لا حاكِمَ إلاّ الله)**!، وكذلك -أيضاً- قولُهُم: **(لا معبودَ إلاّ الله)**!!

وكُلُّ هذا باطِلٌ؛ والصّوابُ أن نقول: (لا معبودَ **بحقٍّ** إلاّ الله)... =

ألاّ نبحث حتّى في هذا الكلامِ **الخاطئ** في تفسير التّوحيد!

ولا يُصدَّق أنّه قال: **ولا هذا ينبغي أن نشتغلَ به الآن!**

يجب أن نتعاون ضدّ الشيوعيِّين والملاحدة.. إلخ!

فقلت له: يا أستاذ! **وأنت**: تتعاونُ مع مَن؟! مع مُؤمنين، أم غير مؤمنين؟!

وجرى نقاشٌ طويلٌ بيننا، **وهو رئيسُ جماعةٍ معروفة!**

وأرى أنَّ هذا يُمَثِّلُ بكلامهِ واقعَ جماعاتٍ مقيمةٍ في كثيرٍ من البلاد الإسلاميَّة!

لذلك؛ **فالتكتُّلُ والتحزُّبُ ليس من الدّعوة السلفيَّة**، ولا من السنّة المحمديَّة، بل هُو **خلافُ القرآن** المتّفق عليه: ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ . مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣١-٣٢].

= لأنَّ المعبوداتِ **الباطِلَةِ** -مِن دونِ الله- كثيرةٌ، والله -تعالى- هو المعبودُ (**بحقٍّ**) -سبحانه-: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [لقمان: ٣٠]..

فخلاصةُ القول: أنّه ينبغي أن نهتمّ **بالدّعوة**، ما دام عرفنا سبيلَنا وطريقَنا، وما علينا إلاّ كما قال ربُّنا: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾، ويجبُ أن نُبيّن لهُم عاقبةَ دعوتِهم إلى ماذا؟!

نعرفُ أنَّ غايتَهم الوصولُ إلى الحُكم؛ لكنّ الرّسول ﷺ وضع أُسلوباً للوصول إلى الحُكم -ولا نشكُّ في ذلك-؛ لقوله ﷺ: «**أيُّها النّاس! ليس من شيء يقرّبكم إلى الجنّة ويُباعدكم من النّار إلاّ قد أمرتُكُم به**»[1].

إذن؛ **علينا أن نسلكَ سبيلَ الرّسولِ** ﷺ، **وبماذا بدأ؟!**

بدأ بالتَّوحِيد؛ ولذلك يجبُ علينا أن نبدأ بالتّوحيد.

وبعضُهُم يقول: إلى متى ندعو، والأمّة تُعدُّ بالملايين؟!

فنقول:

نحن سنظلُّ ندعو حتّى يصبحَ هؤلاء الملايين موحِّدين؛ **ولن**

(١) خرّجه -بألفاظِهِ وطُرُقِه- شيخُنا -رحمه الله- في «السّلسلة الصّحيحة» (١٨٠٣).

يُصبحوا [جميعاً] موحّدين [حقًّا]!! لأنّه -كما قال ربّ العالمين-: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾.

ولكنْ -**على الأقلّ**- ينبغي للّذين يهتمُّون بالدّعوة إلى الإسلام، وإقامةِ حُكمِ الإسلامِ على وجهِ الأرضِ أن **يسلُكوا سبيلَ المؤمنين، ولا يُشاقُّوا الرّسولَ ﷺ، ولا يُخالِفُوا سبيلَ المؤمنين**[1].

وهذا ينبغي أن نقطَعَ به، ولا نتردّدَ فيه -إطلاقاً-.

* * * * *

---

(١) كما في سورة النّساء، آية: ١١٥.

(٢)
كلمة صريحة جلية؛ في محاربة الحزبية

سؤال[١]: ما حُكم التحزُّب والأحزاب في الإسلام؟!

الجواب: نحن نقولُها -بصراحة-: **إنّنا نحاربُ الحزبيَّة**؛ لأنَّ التحزُّباتِ -هذه- ينطبقُ عليها قولُ الله -تبارك وتعالى-: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾، ولأنَّ التحزُّبَ -فعلاً- قد فرّق شملَ المسلمين، وأضعَفَهُم على ما هُم عليه مِن ضَعْف، فازدادوا ضعفاً على ضعف!

لا حزبيّة في الإسلام[٢]، وهُناك حزبٌ واحدٌ بنصّ القرآن:

---

(١) (رقم: ٧٠٣٤).

(٢) وهذا أَحَدُ عناوينِ شيخِنا في «سلسلة الأحاديث الصّحيحة» (٢٧٣٩)، قال: «**لا فِرَقَ ولا أحزاب في الإسلام، وإنّما جماعةٌ وخليفة**».

وانظُر كِتابي «مسائِل علميّة في الدّعوة والسيّاسة الشرعيّة» (ص١٠٠) -بمراجعة شيخِنا الألباني-رحمه الله-.

﴿أَلَآ إِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾.

ولكن؛ **مَن هُم حزبُ الله** [١] **؟!**

هُم جماعةُ رسولِ الله ﷺ؛ فبقدر ما يقتربُ المسلمُ -في هذا الزَّمَان- إلى **هَدْي رسول الله ﷺ على منهج الصّحابة** -كما في حديث الفرقة النّاجِيَة[٢]-، بقدر ما يكونُ في أمان، **والعكسُ بالعكس**.

وذلك يتطلَّبُ العلمَ بالكِتَاب والسنّة **-وهذا ميزانٌ مُمْكِنٌ لكلّ مسلم عاقِل متجرّدٍ عنِ الحزبيّة العمياء، وعنِ الأهواء-** وأن يعلمَ أنّه لا سبيلَ لمعرفة المُتابَعَة لمنهج الصّحابة إلاّ بالعِلم.

فَمَن كان من هذه الجماعات الإسلاميَّة والأحزاب أقربَ إلى العلم بالكِتاب والسنّة؛ فهو أقومُ قِيلاً وأهدى سبيلاً، **والعكسُ بالعكسِ**.

---

(١) فليسوا (حزب الله) **الشيعيّ!!** -الّذي يستغيث بغيرِ الله، ويدعو غيرَ الله**!!** **-وَيُلَبِّسُ على عوامّ أهل السنّة بالجِهاد، ودعاوى الجِهاد!!!**

ووالله؛ لو مات الواحِدُ مِنهُم فارًّا مِن الزّحف **-وهو مِن الكبائِر-**: أهونُ عند الله -تعالى- مِن أن يموتَ مُستغيثاً بغيرِ الله**!!!**

لو كانوا يعقِلون!

(٢) انظُر تخريجَه في «سلسلة الأحاديث الصّحيحة» (٢٠٣ و ٢٠٤ و ١٤٩٢).

لذلك:

علينا **بالعلم الصّحيح**؛ فهو الّذي يُمثّل لنا طريق الفرقة النّاجية، وبغير ذلك لا سبيلَ لذلك -**أبداً**-.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

(٣)
كلمة ضرورية؛ في الجماعة السرورية

سؤال[١]: نحن مجموعةٌ من الطّلبة، تعرّفنا إلى **شباب طيّبين**، وقد كانوا يُعطوننا دُروساً في العقيدة والفقه وما نحتاجه، واستمرّ الأمر على ذلك فترةً مِن الزّمان، حتّى وصلتنا إشاعةٌ أنَّ بعضَهم يُطلِق علينا: (**سُرورِيُّون!**) ونحن لا نعلم مَن هُم (**السروريُّون**)**!** وما معنى (**سُروري**)**!**

فأصبح عندنا شكّ**! وشعرنا بأنّنا مُنظّمون!** حيث إنّ الشخص الّذي يدرّسنا، كان يذهب بعد الدّرس -**وبسريَّة تامَّة**- ويأتينا بأوامر جديدة**!**

والحقيقةُ أنّنا مللنا من هذه الأوامِر الّتي كانت بصيغة: افعل كذا،

---
(١) (رقم: ٧١٨٠).

ولا تفعل كذا.. إلخ، حتّى إنّه كان يصلُهُم شكاوى علينا، **وبالطّبع لا يجوز لأحدنا الاعتراض، أو المناقَشَة!**

وقد سمِعنا أنّ **عندهم بيعة،** وأنّهم يدعون إلى **الفكر السّروري،** وقد كُنّا نتفاجأ أنّ **أخبارنا** -سواءً كانت صغيرة أم كبيرة- **تكون عندهم!**

وقد كانوا **يتكلَّمُون على المشايخ** المعروفين- أمثال **علي الحلبي**[1] وغيره-، **ويتّهمونهم** بالسّرقة.. إلخ.

فنحن نريدُ أن نعرف عن هؤلاء؛ مَنْ هُم؟!

وما هي طريقتُهُم؟!

الجواب: **(السّرورِيُّون): هُم أتباع محمّد بن سرور**[2]**، وهُم**

(١) أحمدُ الله -تعالى- أنّهم **يجترُّون** هذه الفِرَى المُنْكَرَة الباطِلَة؛ الّتي تبيّن أنّهُم **أهل أهواء**، وليسوا دُعاةَ حقٍّ!

وهُم -والله- **منذ عشرين سنةً** -يُكرِّرون هذه الافتراءات -بغير بيّنة، ومِن دون حُجّة-.

وهذا -كُلُّه- راجعٌ عليهِم، عائدٌ إليهِم -﴿لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾-!

(٢) هو من قدماء **(الإخوان المسلمين)** -السوريّين-؛ ثم تَرَكَهُم، مُنشِئاً (حركةً) جديدة؛ **تلبَسُ لَبُوسَ السلفيّة**، وتنقُضُ أهمّ أصولها **العلمِيَّة المنهجيَّة**... =

مُنَظَّمُون، وهُم -مِن خِلال تعامُلِهِم- أرى أنّهم **صوفيّة عصريّة**[١]**!** فالصُّوفيُّون قديماً كانوا كالعبيد أمامَ شيوخِهِم، ويُطلِقون عليهم: (المريدون!)؛ **فلا يجوز لهُم أن يتحرَّكُوا أيّ حركة إلاّ بإذن الشّيخ!**

ويُوجد في دمشق الشّيخ أحمد كفتارو [٢] -رئيس الطّريقة النَّقْشَبَنْدِيَّة-، وهذا الشّخص **ربّى جماعتَه على الخُضوع التامّ الأعمى**؛ فلا يُسافرُ أحدُهُم حتّى يأخذ إذنَ الشّيخ، ولا يتاجرُ أيّ تِجارَة، أو يتزوَّج إلاّ بإذن الشّيخ، **فالشّيخ هو (الكلّ بالكلّ)** [٣] **!**

وأمّا السِّرِّيَّةُ الّتي ذكرتَها في سؤالك؛ **فلا يوجد في الإسلامِ سريَّةٌ**،

= ومِن أَسَفٍ: أنّ هذه (الحركَة) وَجَدَتْ قَبُولاً عند كثيرٍ مِن الشّباب المسلم النقيّ؛ **مُغْتَرِّينَ بظاهِرِها، غيرَ عارِفينَ حقائِقَها!!**

والأيّامُ -ولله الحمدُ- أَثْبَتَتْ **فسادَ** منهجها، **وحزبيّةَ** حركتِها، **وسوءَ** آثارِها.

وانْظُر -للمزيد- كتاب «العراق في أحاديث وآثار الفِتَن» (١/ ٧٦) لأخينا الشّيخ مشهور حسن -حفظه الله-.

(١) يكفي هذا **الحكمُ السَّديد**: كُلَّ مَن ﴿...كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾.

(٢) ولقد توفّي سنةَ (١٤٢٥هـ).

(٣) وهذا الرّبْطُ -بين **الصُّوفي** و**(السُّروري)**!- يُقنِعُ ذا العقل؛ **وأمّا مَن عقلُهُ بيدِ حِزْبِه، أو شيخِه؛ فما لنا ولَهُ؟!**

وبِخاصَّةٍ في هذه الأيّام؛ لأنّ الكافِرَ يُعلِن كفرَه، فما الّذي يمنعُنا أن نقوم بدعوتنا مُجاهِرين بها؟!

ونصيحتي لهؤلاء **أن لا يحضروا جلساتِهم**.

وإذا آنستُم مِنهُم[1] رشداً، واستفدتُم منهُم عِلماً، فصاحِبوهُم[2]؛ **ولكنْ لا تتحزَّبُوا معهمْ، ولا تُفْتَنوا بِهِم**..

وعليكُم أن تحضروا الدّروس عند مَن ترونَ فيهِم **اتّباعاً للكتاب والسنَّة**[3]، فهو خيرٌ لكم -إن شاء الله-.

---

(١) **وأنَّى ذلك؟! وهم على خلافِ ذلك!!**

(٢) تناصُحاً، وتواصِياً -على أساس **التّذكير**-.

وأمّا المُعْرِضُ -**أو المُغْرِض!**- فليس لهُ **إلا الهجرُ والتّحذير!**

(٣) والّذي نراه مِن (جُلّ) هؤلاء (السُّروريّين) -هداهُم ربُّ العالَمِين- **الإعراضُ** عن دروس السلفيِّين، ومجالِسِهِم، أو الاستِفادةِ منهُم؛ **بل التّنفيرُ عنهُم! والتّحذيرُ مِنْهُم!!**

بل ترى بعضَهُم أشأمَ النّاسِ -**تحزُّباً وتعصُّباً**- وهو يوهِمُ أتباعَهُ الأغمارَ بأنّه (**أيْمن**) النّاس**!** وتراه -نفسَه- يستعمل أسلوبَ التأثير الـ (**رمزي**) على أشكالِهِ مِن الأغرار -**تودُّداً، وتقرُّباً!**-؛ بينما هو -**في الحقيقة**- يُؤذي دُعاةَ منهَجِ السَلَف -وَحَمَلَتَه- بـ (**شديد**) جهلِه، وعظيم تعصُّبِه**!**

حتّى إنَّهُم -**والله**- لا يُسَلِّمُونَ -سلامَ أهلِ الإسلام- على الدُّعاةِ السلفيِّين؛ بينما نراهُم -**في الوقت نفسِه!**- يتأبّطون (شرًّا) أيادِيَ **الفُسّاق**، وصُنُوفِ **المُبتدعين**، وأشكالِهِم **الحِزبيِّين!!**

(٤)
تقسيم الدين إلى (قشر) و(لباب): من بدع الأحزاب

سؤال[1]: بعضُ الجماعات الإسلاميّة تُقَسِّمُ الدّين إلى قِشر ولُباب! وأنّه يجبُ علينا الاشتغالُ **باللُّباب دون القشر!**

فما رأيُكُم في هذا التّقسيم؟!

الجواب: الّذي يزيد النّفسَ أسىً وحزناً أنّ بعضَ الجماعات الإسلاميَّة -اليوم- ليس فقط **لا يُقيمون وزناً لبعض القواعدِ الشرعيَّةِ المُهمَّةِ**؛ بل يزيدون على ذلك قولاً -عن بعض الأحكام الشرعيَّة-: **إنّها مِن القشور!** وإنّه يجب علينا أن نشتغل **باللُّباب!**

وهذه -في الحقيقة- **من أكبر المصائب الّتي أصابت الشّبابَ في العصر الحاضِر**؛ لأنَّه لو كان هذا التّفريقُ بين القشر واللّب شرعاً؛

(١) (رقم:٦٩٧٣).

لتطلَّبَ عُلماءَ في الشّرع؛ لِيُميِّزوا بين الأمرين ويُصَنِّفوهما، كما فعل الفُقهاء عندما ميّزوا الفرضَ عن السنّة- هذا عند عموم الفُقهاء، والحنفيَّة بخاصَّةٍ ميّزوا بين الفرض والواجِب-؛ فهذا **التّمييز** بين الفرض والسنّة-بلا شكّ- **يحتاجُ إلى علم بالشّريعة**؛ بكتابِهَا، وبسنَّة نبيِّها ﷺ.

ولكنْ؛ مَن الّذي يستطيع أن يميِّز بين القشر واللُّب -لو كان حقًّا-؟!

هُم العُلماء.

وَمَنْ الّذي يقول: **علينا أن لا** نعمل بالقُشور، **وعلينا** باللُّب؟!

هُم الجهّال؛ لأنّه يترتَّب -مِن وراء هذا- **هدمٌ للإسلام**؛ لأنَّ الّذي يقول: إنَّ هذا الشيء (قِشْرٌ)، فما يُدريهِ لعلَّهُ لُب؟!

ثم الّذي يسمِّيه (لُبًّا) ما يدريه لعلّه قِشر؟!

وهذا التّقسيم واقعٌ -كثيراً- وبخاصّةٍ في المسائِل الاعتِقادِيَّة!

فحينما تُثارُ -مثلاً- المسائلُ الاعتِقادِيَّة، يثورُ هؤلاء ويقولون: **دعونا -الآنَ- من المسائل الخلافِيَّة!**

وأيُّ مسألةٍ ليست من المسائل الخِلافيَّة؟!

إذن؛ ما فائدةُ هذا التّفصيل؟! لأنّنا إذا تحدّثْنا عن اللُّب، قيل: دعونا من هذا؛ **فهذا يفرّق الصفّ والجماعة!**

وإذا تحدّثْنا عمّا يُسمُّونَه قِشراً! قيل: دعونا من هذه القُشور، **لا نُريدها في هذا الزّمان!**

ولكنّ هؤلاء -**لو فكّروا قليلاً!**-: لعلموا أنّ الله -عزّ وجلّ- **حكيمٌ** في كُلّ ما خلق، **وحكيمٌ** في كُلّ ما شَرَع؛ فعندما خَلَقَ الله -عزّ وجلّ- الفواكه والحبوب؛ خلق لها قشراً ولُبًّا.. **فهل كان هذا الخلقُ من الله -تبارك وتعالى- عبثاً؟!**

حاشاه! وإنّما خلق القِشْرَ **لحكمةٍ**، وهي: حفظُ اللُّبّ من الفساد، وكذلك لو أنّ الله -سبحانه- قد جعل في الشّريعة قشراً -كما يزعم أولئك!- لم يكُن تشريعُه لذلك القشر عبثاً؛ وإنّما **لحكمة بالِغَة**..

وقد جاءت أحاديثُ عنِ النبيِّ ﷺ تُشير إلى هذا الحُكم؛ من ذلك: ما جاء في الحديث القُدسي: «... **وما زال عبدي يتقرَّب إليّ بالنّوافِل حتّى أُحِبَّه؛ فإذا أحببتُهُ كنت سمعَه الّذي يسمع به، وبصرَه**

الّذي يبصر به، ويدَه الّتي يبطش بها، ورِجْلَه الّتي يمشي بها، وإنْ سألَني لأُعطيَنَّهُ، ولئِن استعاذَني لأُعيذَنَّه»[١].

وفي الحديث الآخر: قال -عليه الصّلاة والسّلام-: «**أوّلُ ما يحاسَبُ به العبدُ يوم القيامة الصّلاةُ، فإن صَلَحَتْ صَلَحَ له سائرُ عمَلِه، وإن فسدت فسد سائرُ عملِه**»[٢]، وفي روايةٍ أخرى: «**وإن انتقص من فريضته؛ قال الله -تعالى-: انظُروا هل لِعَبْدي مِن تطوّع؟! يُكمِل به ما انتقص من الفريضة**»[٣].

إذن؛ التطوُّع لا يجوزُ للمسلم أن يستغنيَ عنه؛ لأنَّ في ذلك **فساداً لِلُّبِّ وإضاعةً له**، ونحنُ إذا تذكّرنا: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا . إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا . وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا . إِلَّا ٱلْمُصَلِّينَ﴾ [المعارج:١٩-٢٢]: نَعْلَم أنَّ هؤلاءِ المُصلِّين -كما جاء في الأحاديث الصّحيحةِ- لا تخلو صلاتُهم مِن نقصٍ؛ **إمّا كمًّا، أو كيفاً**:

فإمّا أن يُضَيِّعَ المُصلِّي شيئاً من فرائِضِهَا؛ فلا يُؤَدِّيها في أوقاتِها.

---

(١) رواه البُخاري (٦٥٠٢) عن أبي هُريرة.
وانْظُر -**لمزيدِ فائدةٍ**- كلامَ شيخِنا -رحمه الله- في «الصّحيحة» (١٦٤٠).
(٢) خرّجه شيخنا -رحمه الله- في «السّلسلة الصّحيحة» (١٣٥٨).
(٣) راجع «صحيح التّرغيب والتّرهيب» (٥٤٠).

وإمّا أن يُحافِظَ عليها ويؤدِّيَها في أوقاتِها، ولكنْ ينقصُ مِن كيفيَّتها..

وكلا النّقصَيْنِ لا يخلُو منه البَشَرُ بِعامّة؛ أمّا الأفرادُ بينهُم: فيختلِفون.

إذا كان -وأرجو أن أكون دقيقاً في قولي: [**إذا**]؛ فلم أقل: **إنْ** كان**!** [(١)] - يوجَد في هؤلاء البشر مَن يُحافِظ على أداء الصّلوات في أوقاتِها، ولا يُضيِّعون صلاةً من صلاتها -مُطلَقاً-، فلا يخلو منهُم -جميعاً- أن يُضيِّعُوا شيئاً مِن صفاتِها وكيفيّاتها!

وإذا كان الأمرُ كذلك، يأتي هُنا قولُهُ -عليه الصّلاة والسّلام-: «**إنّ الرّجل لينصرِفُ وما كُتِبَ له إلاّ عُشرُ صلاتِه، تسعُها، ثمنُها، سبعُها، سدسُها، خمسُها، ربعُها، ثلثُها، نصفُها**»[(٢)].

---

(١) قال العلاّمةُ الغلايينيُّ في «جامع الدُّروس العربيَّة» (٢/ ١٩٥):

«والفرقُ بين (**إنْ**) و (**إذا**): أنَّ الأُولى تدخُلُ على ما يُشَكُّ في حصولِه، والثّانيةُ تدخُلُ على ما هُوَ مُحقّق الحُصول؛ فإن قُلتَ: (**إن** جئتَ أكرمْتُكَ)؛ فأنتَ شاكٌّ في مجيئِه، وإن قُلتَ: (**إذا** جئتَ أكرمْتُكَ)؛ فأنتَ على يقينٍ مِن مجيئِه».

(٢) خرّجه شيخُنا في «صحيح أبي داوُد» (٧٦١).

وانظُر «التّعليقات الحِسان» (١٨٨٦) -له- رحمه الله-.

أين ذهب نصفُها الثاني؟!

وراء التّجارة، والزّراعة... إلخ!

وهذا لا بُدّ منه؛ لأنّه بشر، وربّنا -عزّ وجلّ- عندما وصف المؤمنين كان مِن أوّل صفاتِهم قولُه -عزّ وجلّ-: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ. ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ﴾[المؤمنون:١-٢]؛ فَمَن مِنّا يستطيع أن يحكم على نفسِه أنّه في صلاتِه يُحَصّل الأجر كاملاً **مئةً من مئة؟!**

لا أحد!

ومن مِنَّا يستطيع أن يقول عن نفسه -**اليوم**-: إنّه خاشعٌ دائماً؟!

أمّا أحياناً؛ فلا يخلو مِن ذلك -إن شاء الله- أيُّ فرد مِنّا؛ أن يخشع في صلاةٍ ما، وفي يومٍ ما..

أمّا أن تكونَ صفةً لازمة له؛ **فهذا أندرُ من الكبريت الأحمر** -كما يقولون-!

فإذا كانت هذه طبيعةَ الإنسانِ بعامّة، وأنّ صلاته تكون ناقِصَة؛ فَبِمَ يُسْتَدْرَكُ هذا النّقصُ؟!

بصلوات النّوافِل..

ولا شكَّ أنَّ هذه الصّلواتِ ستكونُ كالفرائِض -أيْ: فيها نقص-؛ لكنْ؛ ما يكون فيها مِن كمال يُضَمّ إلى الفرائِض الّتي حصل فيها نقص..

ومن هُنا يتبيّن لكم أهميَّةُ قوله ﷺ -في الحديث القُدسي-:

«**انظروا هل لعبدي من تطوُّعٍ يُكمل به ما انتقص من الفريضة**»(١).

إذن؛ المقصودُ من هذا -أخيراً-: هو أنّه **يجبُ على المؤمن** أن لا يكُونَ دَأْبُهُ دأْبَ ذلك الأعرابي؛ الّذي قال: والله لا أَزِيدُ على هذا ولا أَنْقُصُ -أي: الفرائِض-! ذلك لأنَّ ذلك الأعرابيَّ -**أوّلاً**- كان على الفطرة، و -**ثانياً**- شهد له الرّسول ﷺ بقوله: «**أفلح إن صدق**»، أو: «**دخل الجنّة إن صدق**»(٢).

أمّا نحن -**اليوم**-؛ فليس عندنا مثلُ هذه الشّهادة، ليُقال فينا ما قيل لذلك الأعرابي، أو كما قال -عليه السّلام- لعمرَ بنِ الخطّاب- عندما قال: دَعني -يا رسول الله- أضربْ عُنُقَ هذا المُنافِق -يعني:

---

(١) تقدّم تخريجُه.

(٢) رواه البخاري (٦٩٥٦)، ومسلم (١١) عن طَلْحَة بن عُبيد الله.

حاطب بن أبي بلتعة-؛ [فقال له ﷺ]: «**إنّه قد شهد بدراً؛ وما يُدريك؟! لعلّ الله اطّلعَ على أهل بدرٍ، فقال: اعملوا ما شئتُم؛ فقد غفرتُ لكُم**»[1].

لذلك؛ علينا أن نهتمّ -على حدّ تعبير أولئك، **وأعوذ بالله من تعبيرهم!**- بالقشر؛ **لأنَّ القشر لم يُشرَع عَبَثاً؛ وإنّما خُلق للمحافظةِ على اللُّب**..

﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾.

* * * * *

(١) رواه البخاري (٣٠٠٧)، ومسلم (٢٤٩٤) عن عليٍّ بن أبي طالبٍ.

(٥)
التنفير من التسرع في التكفير

سؤال[١]: هُناك طائفةٌ من الإخوة **يتعلّم قليلاً** من العلم، ثـم **يبـدأ يكفّرَ النّاس**[٢]، والرّسولُ ﷺ يقول: «**إذا قال الرّجُل لأخيه: يا كافِرُ؛**

(١) (رقم:٦٩٨٥).

(٢) روى ابـنُ حِبّـان (٨١)، والبُخـاري في «التّـاريخ الكبـير» (٤/ ٣٠١) -وغيرهما- عن حُذيفة -رضي الله عنه-، قال:

قال رسولُ الله ﷺ:

«إنَّ ما أَتَخَوَّفُ **عَلَيْكُمْ رَجُلٌ قَرأَ القُرآن، حتَّى إذا رُئيتَ بَهْجَتُهُ عَلَيـه**، وَكَـان رِدْءاً للإسلام؛ **غَيَّره** إلى ما شاءَ الله، **فَانْسَلَخَ** مِنـه، وَنَبَـذَهُ **وَراءَ ظَهْـرِه**، وَسَـعى عَـلى جـارِهِ بالسَّيْفِ، **وَرَماه بالشِّرْك**».

قال: قُلتُ: يا نبيَّ الله! أيُّهما أَوْلَى بالشِّرك: المَرمِيُّ أم الرَّامِي؟

قال:

«**بَلِ الرَّامي**». =

فقد باء به أحدُهُما»[١]؛ فهل من كلمةٍ توجيهيَّةٍ لهؤلاء -**عنِ الكُفر**-؟ **ومتى يكفُر الإنسان؟!**

***الجواب*: أوّلاً**: لا يجوز لعالِمٍ متفقِّهٍ في الكتاب والسنّة أن يُطلق **الكُفر** على شخصٍ ما، أو جماعةٍ مُعيّنة؛ إلاّ بعد **إقامة الحُجّة عليهِم**[٢].

وهذا يتطلّب من العالِم أن **يفهمَ** رَأْيَ ذلك الّذي يُريد أن يُكَفّره **فهماً صحيحاً**، ثم يَعْرِضَهُ على أدلّة الكِتاب والسنّة؛ فإذا كانت الأدلّةُ تشهد على أنّه **يستحقُّ التّكفيرَ**؛ فلا يجوزُ إطلاقُ الحُكمِ عليه حالاً -إلاّ بعد **إقامة الحُجّة** عليه-.

ولا شكّ أن **طُلاّبَ العلم** ليس هذا من تخصُّصِهم، فحسبُهُم أن يستحضروا قولَه -تعالى-: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡ ﴾.

= قلتُ: وخرّجه شيخُنا -رحمه الله- في «السّلسلة الصّحيحة» (٣٢٠١).

ولم يذْكُر -رحمة الله عليه- هنا شاهدَه المرويَّ عن مُعاذ -مرفوعاً-؛ والمخرّج في «السنّة» (٤٢) لابن أبي عاصِم.

(١) رواه البُخاري (٦١٠٣)، ومسلم (٦٠) عن ابن عُمر.

(٢) قارن بكِتابي «التّبصير بقواعِد التّكفير» (ص٤٠و٤٦).

فطالبُ العلمِ يجب عليه أن ينأى -وينجوَ- بنفسِهِ مِن أن يقعَ فيما وقع فيه **مَن يُريد تكفيرَه!**

وقوله -عليه السّلام-: «إذا قال الرّجل لأخيه: يا كافر؛ فقد باء به أحدهُما»[(١)]: فيه **وعيدٌ شديدٌ** للمُسْلِم الّذي يتسرّع في **إطلاق كلمة الكُفر** على من يشهد أن لا إله إلاّ الله محمّد رسول الله..

وإذا كان عند **طالب العِلم** وجهةُ نظرٍ؛ فعليه أن يعرضَها على مَن يريد تكفيرَه، ويُناقِشَه فيها؛ **فلعلّه يكونُ هو المخطئَ**، بدلَ ذلك الشّخصِ**!**

خلاصة القول: أنّ أمر **التّكفير خطير جِدًّا**[(٢)]؛ ولذلك قال العُلماء: إذا كان هُناك **تسعةٌ وتسعونَ** قولاً في تكفير شخص مُعيّن، **وقولٌ واحِد** في عدم تكفيره؛ **فالحيطةُ والحذرُ** في أن نتبنّى هذا القول الوحيد، بَدَلَ تلك الأقوال[(٣)]؛ **لأنّ الأمر فيه خُطورةٌ.**

وإذا كان الشّخصُ -**الّذي يُراد تكفيره**- قد وقع في الكُفر

---

(١) تقدَّم تخريجُه.

(٢) **قارن بكتبي**: «التّحذير مِن فتنة التّكفير» و«صيحة نذير بخطر التّكفير»، و«كلمة تذكير»، و«التّبصير» -**وكلُّها في كَشْفِ هذا الخَطَر، وبيانِهِ**-.

(٣) نَقَلَهُ الحافِظُ ابنُ حجر في «فتح الباري» (١٢/ ٣٠٠).

-فِعْلاً-؛ فماذا يضرُّنا إنِ **احتَفَظْنَا واحْتَطْنا** [1] لأنفسنا ولم نُطلق عليه لفظة **الكفر؟!**

وأظنّ أنّ هذا **التسرُّعَ** مِن هؤلاء سببُهُ **الغُرورُ والعُجْبُ**، والافتِتانُ بهذا **العلمِ الضّحلِ** الّذي اكتسبه بعضُهُم [2]؛ فهُم **يُكَفِّرون عبادَ الله** ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ **بعملِهِم ذلك!**

وعلى **طالب العلم -حقًّا-** أن يتذكّر الآية السّابقة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾.

---

(١) قال العلاّمة محمّد بن إبراهيم الوزير اليماني في «إيثار الحقّ على الخَلْق» (ص٤٤٧):

«إنَّ الوقفَ عن التّكفير -**عند التّعارُض والاشتِباه**- هُوَ أولَى وأحْوَط؛ وذلك أنّ **الخطأَ في الوقفِ** -على تقديرِه- تقصيرٌ في حقٍّ مِن حُقوقِ الغنيِّ الحميد، العَفُوِّ الواسِع أسمحِ الغُرماء، وأرحمِ الرُّحَماء، وأحكَمِ الحُكماء -سُبحانه وتعالى-.

والخطأُ في التّكفير -على تقديرِه- أعظمُ **الجِنايات** على عِبادِهِ المُسلِمين المُؤمنين، فقد **أخَلَّ** -أي: المُكفِّرُ- بحقِّ المخلوق المُسلِم، بل تعدّى عليه، **وظلمَهُ أكبرَ الظُّلْم وأفحَشَه**، فأخرَجَهُ مِن الإسلامِ وهو يشهَد أن لا إله إلاّ الله، وأنَّ مُحمَّداً رَسولُ الله..».

(٢) **نعم؛ بعضُهُم!!**

أمّا أكثرُهُم: فالجَهلُ **الطّاغي**، والظُّلْمُ **الباغي** -والله-...

(٦)

حكم المجرم المخذول؛ الساب الله والرسول

سؤال[١]**:** ما حُكْمُ الّذي يصلّي، ولكنْ يسُبّ الله -عزّ وجلّ- ورسولَه ﷺ -**والعياذُ بالله**-؟!

***الجواب*:** يقولُ الرّسولُ ﷺ: «إنّي نُهيت عن قتل المُصلّين»[٢]؛ فهذا الذي رأيتَه **يُصلّي** ومع ذلك **يسبّ الله والرسول** ﷺ! فهذا **يجبُ أن يُنصَح**؛ فإذا نصحتَه: يتبيَّنْ لك ما إذا كانت صلاتُهُ **عن عقيدةٍ، أم عن نفاق!**

فإذا قال بعد أن نصحتَه- كما قلنا بالنّسبة لبعضِ النّاس **حينما يُنصَحون** بأن يُصلُّوا، فيقولون: الله يتوب علينا!-؛ **فإذا نصحتَ هذا**

---

(١) (رقم:٦٩٨٧).

(٢) انظُر «السّلسلة الصّحيحة» (٢٣٧٩).

الّذي سبَّ الله ورسولَه، فقال: الله يلعنُ الشّيطان، أستغفر الله!

ماذا تقول فيه؟! هل كان كفرُهُ **عن قصدٍ** [١] وعن قلب؟**!** أم كان كفرُهُ عن لفظٍ؛ **وليس عن قلبٍ وقصدٍ**[٢]**؟!**

وهذا **لا يجوز هدرُ دمِه** إلاّ بعد أن نتبيَّن ما إذا كان سبَّ الله ورسولَه **مُتعمّداً**؛ أم **جهلاً وعصبيَّة** [٣] **؟!**

أمّا الّذي **يُنْصَحُ** بترك سبّ الذّات الإلهيَّة، وسبّ الرّسول ﷺ، **ولكنّه يُصِرّ** على ذلك؛ فهذا **كافِرٌ** [٤].

---

(١) أي: **عن قصدٍ للفِعْلِ، وتعمُّدٍ لَهُ.**

(٢) انظُر كلامَ الإمام ابن القيّم -في ذكرِ أدلّة ذلك- في «إعلام المُوقِّعين» (٦/ ٣٩٢)-طبعة أخينا الشّيخ مشهور حسن سَلْمان -حفظه الله-، وعنه: كِتابي «**التّحذير مِن فتنةِ الغُلُوّ في التّكفير**» (ص ٩٠ - ط٣).

(٣) والمُرادُ: **عن غيرِ قَصْدٍ منه لقولِهِ**..

وهو -**حتّى في هذه الحالةِ**- أتى باباً عظيماً مِن أكبر أبواب الكبائر -**عياذاً بالله**-.

(٤) وهذه الفتوى -تماماً- كفتوى (**اللّجنة الدّائِمَة للإفتاء**) -في ذلك، حيث قالوا- في مسألة (سابِّ الدّين)-: «... **وينبغي أن يُبيَّنَ له أنّ هذا كفرٌ؛ فإن أصرَّ -بعد العِلم- فهو كافِرٌ**».

كما في «فتاويهِم» (٢/ ١٤).

وقارِن بكِتابي «التّعريف والتّنبئة...» (ص٧٣-٧٩).

فأين هذا مِن **جهالاتِ بعض المُتعالِين** -المُتطاوِلين!- في **افترائِهم** على شيخِنا -رحمه الله- في هذهِ المسألةِ-**فضلاً عن غيرِها-؟!!**

(٧)
نفي التلازم بين رد دعوى تكفير الحكام، وعدم موالاتهم في الأحكام

سؤال [١]: **بعضُ النّاس يتّهم الّذين لا يُكفّرون الحُكّام** -إلا بالاعتقاد والاستحلال القلبي-؛ **بأنّهم يُوالونَهُم!**

فما ردُّكم على هؤلاء؟!

الجواب: ينبغي لهؤلاء النّاس أن **يتّقوا الله في إخوانِهم المسلمين**، ولا يقولوا عنهُم ما هُم على **خلافِه**..

وهذا الأمر يُذَكِّرُني بمقالٍ -**لأحد الشّباب**- قرأتُه في مجلّة «المجتمع» [٢]! وإذا به **يستنتجُ** من حُكم بعض النّاس -أمثالي- **بعدم تكفير الحُكّام؛ بأنّه راضٍ عنهُم!!**

---

(١) (رقم:٦٩٩٤).

(٢) وهي مجلّةٌ حزبيّةٌ (إخوانيّةٌ) -قديمةٌ-!

وعندما قرأتُ هذا الكلامَ، -**في الحقيقة**- قلت: هذا الإنسانُ طيّبُ القلبِ؛ **ولكنّه مُغَفَّلٌ!** لأنّه لا يعلم أنّه **لا تَلازُمَ** بين قولِنا عن آكل الرّبا والزّاني والسّارق -وغيرها من الذّنوب-: **إنّهم ليسوا كُفّاراً! أنّنا راضون عنهُم!!!**

فكيف بهذا الكاتِبِ ينسبُ إلى بعضِ **مَن لا يحكُم بكفر الحُكّام؛ أنّه راضٍ عنهُم؟!**

وقد لا يُريدني أنا شخصيًّا؛ ولكنّنا نُدافِع عن مبدأ عامٍّ، وعن إخوةٍ لنا يُشارِكوننا في هذا الاعتِقاد؛ **وهو اعتقادُ السّلفِ الصّالِح -وهو عدم تكفير المُسلِم بذنبٍ-**[1].

والحقيقة تضطرُّنا للقول:

إنْ كُنتَ لا تدري فتلك مُصيبةٌ أو كُنتَ تدري فالمُصيبةُ أعظمُ

ونحن نتمنّى على الله -تعالى- أن يُنْقِذَنا من هؤلاء الحُكّام وقوانينهم [2] -بأسرع وقت ممكن-؛ ولكنّ القضيّةَ ليست قضيّةَ تَمَنٍّ،

---

(١) وفي «الأسئلة النجديَّة» **صراعٌ** -ولا أقول: حوار!- شديدٌ حول هذه المسألةِ؛ بين سماحة **الشّيخ ابن باز**، ومجموعة مِن الدُّعاة وأهلِ العِلْم...

والشّيخ راسِخٌ راسٍ **كثبوتِ الجِبال** -رحمه الله-؛ فانْظُرْها.

(٢) **فأين دعاوى التهاون والتّهوين -الواهِنَة المُتهاوِيَة-؟!**

ولا رِضىً عن هؤلاء الحُكّام! **ولا يُوجد مسلم على وجه الأرض يرضى بهذا الحُكم.**

وَلْنَدَعِ الكلامَ عنِ الحُكّام، ولْنتكلّم عنِ **المحكومين** -قليلاً-؛ فكلامُنا عنهُم مثلُ كلامِنا عنِ الحُكّام -تماماً-.

وهذه القضيّةُ لا يُدندِنُ حولَها هذا الكاتبُ وأمثالُه!

فهؤلاء المحكومون بهذه النُّظُم الأرضيّة -وهُم بالملايين- يدورُ حُكْمُ حُكَّامِهِم بين أمرين اثنين:

إمّا أن يكونوا **مسلمين**، وإمّا أن يكونوا **كُفّاراً**:

والكفر نوعان: **كُفرٌ اعتِقاديّ، وكُفرٌ عمليّ**[1].

---

(١) يُريد -رحمه الله-: **كُفرٌ أكبر، وكُفر أصغر.**

وَهُوَ اصْطِلاحٌ سارٍ مِن اصطِلاحاتٍ عدّةٍ في قضيّة تقسيمِ الكُفرِ إلى كُفرين: **مُخرِجٍ مِن المِلّة، وغير مُخرِجٍ مِن المِلّة.**

وليس المُراد بقولِ بعض أهلِ العلمِ: (كفر عمليّ): أنّه لا تَكفيرَ مُخْرِجٌ مِن المِلّةِ **بِعَمَلٍ!** -كما توهَّمَهُ (البعضُ!)- وإنّما يُريدون أنّه: (كفر أصغر) **فَتَنَبَّه!!**

وانظُر -شواهدَ ذلك، ودلائلَه- في كتابي «التبصير بقواعِد التّكفير» (ص٤٩).

ومِن هذا البابِ -نفسِه-**تماماً**- ما يتعلّق بـ **(الكُفر الاعتِقادي)**؛ فلا يلزمُ مِنهُ -عكساً- أن يكونَ كُلُّ (كفرٍ اعتِقاديٍّ) **مُخْرِجاً مِن المِلّة**؛ فتأويلُ بعضِ الصّفات،=

والمسلمون -اليوم- قد انقسموا إلى ثلاثةِ أقسام:

أوّلاً: الّذين **يتبرّؤون** من أيّ حكمٍ يُخالِف الشّريعة؛ بغضّ النظر عن هذا الحاكِم؛ هل كَفَر **كُفْرَ رِدّة**، أو **كُفراً عمليًّا** [1] ؟!

القسم الثّاني: الّذين يرتَضُونَ -**في قرارةِ أنفُسِهِم**- هـذه القـوانينَ الأرضيَّةَ الكافِرَة؛ **فهؤلاء كُفرُهُم كُفرٌ اعتِقاديّ**[2]؛ لأنّهُم راضُون غير مُستنكِرين.

والقِسم الثّالِث: الّذين يقولون: لا حول ولا قُوّة إلاّ بـالله؛ نحـن **لا نُريد** هذا الحُكم، ولكنْ؛ **ما العمل؟!** فيقتنعون بـما هُـم عليـه، ولا يسعَوْن لتصحيح الأوضاع بِقَدْرِ استِطاعَتِهِم؛ فهؤلاء ليسوا كالحُكّام الّذين فيهم مَنْ كَفَرَ **كُفْرَ رِدّة**، أو كَفَرَ **كُفْراً عَمَليًّا** [3].

=وإنكـارُ بعض مراتِبِ القَدَر -كلُّها- **بدَعٌ اعتِقاديّةٌ كُفريّة!** لكن: هل هي -مُباشَرَةً- **كفرٌ أكبرُ؟!**

الجواب: **لا**.

إذن؛ (**لا مُشاحّة في الاصطِلاح**) -مع البيان والتّصحيح وتمام الإيضاح-.

والله المُسدّد.

(١) أي: **أصغَر** -بدليل مُقابَلَتِه مع (كفر الردّة)-.

(٢) أي: أكبَر.

(٣) أي: **كُفراً أصغَر** -بدليل مُقابَلَتِه مع (كفر الردّة)-.

فهؤلاء لا نحُكم عليهِم بالكُفر؛ ما داموا يقولون: نحن **لا نرضى** بهذا الحُكم.

والّذين **رَضُوا**(١) بهذه الأحكام -وهُم كثرةٌ مع الأسف الشّديد-

---

(١) وهذا (**الرِّضى**) لا يَخرُجُ -بجملتِهِ- **عن أربع صُوَر** -بيَّنَها سماحةُ أُستاذِنا الشّيخ ابن باز-رحمه الله-؛ بقولِهِ:

«من حَكَمَ بغير ما أنزلَ الله؛ فلا يَخرُجُ عن أربعةِ أنواع:

١- مَن قالَ: أنا أحكُمُ بهذا لأنَّهُ **أفضلُ** مِن الشّريعةِ الإسلاميَّة؛ فهو كافرٌ **كُفراً أكبر**.

٢- ومن قال: أنا أحكُمُ بهذا لأَنَّهُ **مثلُ** الشّريعةِ الإسلاميَّة، فالحكمُ بهذا جائِز؛ فهو كافرٌ **كُفراً أكبر**.

٣- ومن قال: أنا أحكُمُ بِهذا، والحُكمُ بالشّريعةِ الإسلاميَّة أفضل؛ لكنَّ الحكمَ بغيرِ ما أنزلَ الله **جائِزٌ**؛ فهو كافِرٌ **كفراً أكبر**.

٤- وَمن قال: أنا أحكُمُ بهذا، وهو يعتقدُ أنَّ الحُكمَ بغيرِ ما أنزَلَ الله **لا يجوزُ**، ويقول: **الحكمُ بالشّريعةِ الإسلاميَّة أفضلُ**، ولا يجوزُ الحُكمُ بغيرِها، ولكنَّهُ **مُتساهِلٌ**، أو يفعَلُ هذا **لأمرٍ** صادرٍ عن حُكَّامِه؛ فهو كافِرٌ **كُفراً أصغَر**، لا يُخْرِجُ مِن المِلَّة، ويُعتَبَرُ مِن أكبَرِ الكبائِر».

نَقَلَها الأخ الشّيخ سعيد بن وَهْف القحطاني في رسالتِه «**قضيَّة التكفير بين أهل السنّة وأهل الضّلال**» (ص٧٢-٧٣).

وعنها: كتابي «**صيحة نذير بخطر التّكفير**» (ص٥٧-٩٨/ سنة ١٤١٧هـ)،=

فكُفْرهُم كُفْرُ رِدَّة.

الخُلاصة: **لا فَرْقَ** عندنا بين **حاكِمٍ** يحكُم بغيرِ ما أنزل الله، **ومحكومٍ** [1] يحكمُ بغير ما أنزل الله.

وهُنا لا بُدّ مِن **التّفصيل**: فمَن رضيَ بقلبِهِ بهذا الحُكم **-حاكِماً أو محكوماً-**؛ كَفَرَ **كُفْرَ رِدّة**، ومن لم يَرْضَ بقلبِه؛ فهذا **كُفْرٌ دُونَ كُفر**.

وأنا **أتعجَّبُ** مِن مِثلِ هذا السّؤال أن يصدُرَ مِن بعضِ النّاس**!** وأشعُر **أنّ له سبباً** -كما جاء في بعض الأمثال العربيّة-: (قال الحائِطُ لِلوَتَدْ: لِمَ تَشُقُّنِي؟**!** قال: سَلْ مَن يدُقُّني)**!**

وأقولُ لصاحِب المقال -الّذي صرّح بأنَّ الّذين لا يُكفّرون الحُكّام هُم راضُون عنهُم!- [2]:

=وعلّقت -ثمَّة- بقولي:

«**قلتُ**: وكلامُهُ هذا -رحمهُ الله- يتنزَّلُ على القوانين وغيرِها -ولا يخرُجُ عنها-، **فالمُخالفة مُخالفةٌ**، والنّظر إنّما يكونُ إلى **الباعِثِ** عليها، **والدّافِعِ** إليها».

(١) وهذا أصلٌ علميٌّ جامعٌ **يغفُلُ** عنه كثيرٌ مِن **المكفِّرين!** ويتناساه كثيرٌ مِن **الحزبيِّين الجاهِلين!!!**

وَحَرْفا (**مَن**) و (**ما**) -في (آياتِ الحُكم) في سورة المائِدَة- **مُفيدانِ للعُموم**.

(٢) وفي «الأسئلة اليمنيَّة» (رقم:١٧) -للشّيخ مُقبل بن هادي الوادِعي-رحمه الله-: جوابٌ آخَرُ -في المسألَةِ نفسِها-؛ فَلْيُنْظَر.

إن كُنتَ لا تدري فتلك مُصيبةٌ أو كُنت تدري فالمُصيبةُ أعظمُ

ويبدو لي مِن كتابتِهِ أنّه **مبتدئٌ في طلب العِلم**، ولا يُحْسِن الكِتابة، فهُوَ يَلْحَنُ كثيراً؛ **لكنّه طيّب القلب** [1] **!!**

نسأل الله لنا وله الهِدايَة.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

(١) وأعجبني -**جدًّا**- قولُ بعض المُناقِشين هؤلاء المُكفّرين -فيهم-: «**مُشكلتنا مع هؤلاء (!) في عقولِهم! لا في قلوبِهِم!!**».
وصَدَقَ...

(٨)

القوانين الوضعية: بين الأحكام الكلية، والمسائل الجـزئية

سؤال[١]**: هُناك فرقٌ كبيرٌ بـينَ الّـذي يحكُـمُ بمـسألةٍ أو مـسألتين** -من القوانين الوضعيَّة-، وهـو مُحكِّـمٌ للإسـلام، وبـين مَـنْ يحكُـم **بكلّيات القوانين الوضعيّة**، ويُنَحِّي الإسلام؛ **أليس كذلك؟!**

الجواب: **إنّ العملَ -سواءٌ قلّ أو كَثُر- ليس مِعياراً ودليلاً على أنّ هذا العاملَ قد أنكر شريعةَ الله**؛ ذلك لأنّنا قُلنا عنِ القاضي الـشّرعي الّذي حكم في **أوّل** مسألة بغيرِ ما أنـزل الله: هـل كفـر؟**!** قـالوا: لا.. وإن حَكَمَ **بثانيةٍ وثالِثَة**؛ هل كفر؟**!** قالوا: لا...

فمتى نستطيعُ أن نقولَ: إنَّ كُفْـرَ العَمَـلَ [٢] -مهـما كَثُـرَ- لـيس

---

(١) (رقم:٦٩٩٧).

(٢) أي: **الكُفر الأصغر الواقِع بعَمَل الجوارِح**.

وانظُر ما تقدَّم -تعليقاً- (ص٥٨-٥٩). =

مِعياراً على أنّه **يكفرُ كفرَ اعتِقادٍ** [(١)]، ويُخْرِج من الملّة؟!

فهذا الحاكمُ؛ **لا بُدّ أن نسمع منه كلمةً** [(٢)] **!**

والأمرُ -كما قيل-:

ومهما تَكُن عند امرئٍ مِن خليقـةٍ وإنْ خالَها تخفى على النّاسِ تُعْلَـمِ

لا بُد أن يظهر ما في القلبِ [(٣)]؛ هذه سنّةُ الله في خلقِه.

= وقال شيخُنا -رحمه الله- في تعليقِه على «التّحذير مِن فتنة [الغلوّ في] التّكفير (ص٩٠):

«وَمِنَ الأعمالِ أعمالٌ قد يكفُرُ بِها صاحبُها **كُفراً اعتِقاديًّا** [أي: أكبر]؛ لأنّها تدُلُّ على كفْرِه -دلالةً قطعيَّةً يقينيَّة-؛ بحيثُ يقومُ فِعْلُهُ هذا مِنْهُ مقامَ إعرابِه بلسانِهِ **عن كفْرِهِ**؛ كمثلِ مَن يدوسُ المُصْحَفَ، **مع عِلْمِهِ به، وقصدِهِ لهُ**».

بل قال شيخُنا -رحمه الله- (ص٩٤) -مِن الموضِعِ نفسِه-:

«لو أنَّ أحَداً مِن النَّاسِ **-ولو مِن غيرِ الحُكَّامِ!-** رأى أنَّ حُكْمَ غَيْرِ الإسلامِ أوْلى مِن حُكْمِ الإسلام **-ولو حَكَمَ بالإسلامِ عَمَلاً-**؛ فهو **كافرٌ**...».

(١) أي: **كفراً أكبر**.

(٢) أي: تكشِفُ عَن مخبوءِ فؤادِه، ومكنونِ صدرِه.

(٣) كما قال -تعالى-: ﴿قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ...﴾.

فبحثُنا بحثُ إيمانٍ واتّباعٍ؛ يعني: إذا تصوّرنا إنساناً هو **-في قرارة قلبِه-** لا يتبنّى الإسلامَ ديناً وشرعاً: **لا بُـدّ أن يظهـر ذلـك** [1] -مهـما كان حريصاً، **ومهما كان مُنافِقاً**-.

* * * * *

---

(١) **عَلى فَلَتاتِ لِسانِه، أو سوءِ فِعالِه -بما يُنْبِئُ-يقيناً- عن حقيقتِه.**

ولا يحكُمُ بذلك إلاّ **(العالِمُ بمعنى الحُجَّة، العالِمُ بحالِ الشّخصِ واعْتقادِه)** -كـما قال فضيلة الأخ الشّيخ صالح آل الشّيخ -حفظه الله-في «شرح الطّحاويّـة» (شريـط رقم:٢٦)-.

فأين أولئك **الجهلَةُ** المُتطاوِلون؟! **والغَفَلَةُ** المُتَعالِمون؟!

(٩)
الرد البديع على من فرق بين (الحكم) و(التشريع)

سؤال [(١)]**:** يقولُ بعضُ النّاسِ: **نحن نُسلّم بتفصيل السّلَف**: إنّ مَن حكم بغيرِ ما أنزل الله مُعتقِداً أن حُكمَ الله هُو الحقّ، وما دونه هُو الباطِل، ويعتقدُ أنّه لا يجوزُ أن يُحكَّمَ مع الله شيءٌ؛ فهذا كُفْرُه **كُفْرٌ عمليّ** [(٢)].

وأمّا إذا اعتقد أنّ حكمَه **أفضلُ** من حُكم الله، أو **يُساوي** حكمَ الله، أو **يجوزُ** أن يحكُمَ مع الله؛ فهذا **كفرُهُ اعتِقادي** [(٣)]..

أمّا **قضيّة التشريع** [(٤)]؛ فلا نسلّم لكُم**!!** فإنّ من شَرَعَ **في جزئيّة واحِدَة**، يكونُ كافِراً وخارِجاً من الإسلام**!**

---

(١) (رقم:٦٩٩٩).

(٢) يُريد: أنّه كفرٌ أصغر.

(٣) أي: كفر أكبر.

(٤) وهُنا مَثَارُ الشُّبْهَة، ومناطُ السُّؤال!!!

ولا يُشترط في ذلك الاستِحلالُ؛ فهو كافِرٌ -بمجرّد عملِه-!

ما رأي الشّيخ -حفظكم الله-؟!

الجواب: نقول لهُم: هل هؤلاء الّذين **شَرَعُوا** حُكماً مُعتقِدون؟**!** أم هُوَ **مجرّد عمل** فقط؟!

فإنْ قالوا: **معتقدون**؛ فهُم معنا -كما كانوا مِن قبل-.

وإنْ قالوا: **بمجرّد القول يكفُرون**؛ عندها يكونونَ قد خرجوا عمّا كانوا فيه معنا**!**

وإنْ قالوا: **شَرَعُوا عملاً، وليسَ اعتِقاداً**؛ فهذا **تلاعُبٌ بالألفاظ! وتفنُّنٌ في التّعبير للتّضليل!!** وإلاّ: ما الفرقُ بين (**شَرَعَ**) وَ(**حَكَمَ**)؟!

ومؤدّى **تشريعه** أنّه سيحكُمُ بهذا الّذي **شرعَهُ!**

وكلمة (**شَرَعَ**): راجعةٌ إلى الحُكم، والحُكمُ يرجعُ إلى العمل، **والعملُ إمّا أن تقترنَ به عقيدةٌ، وإمّا أن لا تقترنَ به عقيدةٌ**؛ فما استفادوا شيئاً مِن هذا التّلاعُب بالألفاظ؛ ولذلك نُلْزِمُهُم بهذا التّسلسُل المنطقيِّ الّذي **لا مَجالَ لَهُم من التهرُّب منه!**

ونضربُ على ذلك مثلاً؛ فنقول: رجلٌ **وضع نظاماً**-مجرّدَ حبرٍ

على ورقٍ-، وآخَرُ **لم يضع نظاماً**، وكُلٌّ مِنهُما الْتَقَيا بالعملِ بهَذا النّظام؛ فهذان قد يلتقيان، وقد يختلِفان، مع أنّهما اختلفا في الوسيلة -فأحدُهُما كتب، والآخرُ لم يكتُب- واتّفقا في العمل:

فقد يتّفقان في الغاية: فلا يستحِلاّن -في قرارة قلبيهِما- هذا الّذي عملوا به؛ فهذا **كفرُهُ عمليّ** [1].

وقد يختلِفان: فأحدُهُما يستحِلُّ ذلك بقلبِه؛ **فيكونُ كفرُهُ كُفراً اعتِقاديًّا** [2]، ولو لم يكتب كلمةً واحدةً**!** وهذا أكفرُ مِن الّذي كتب، وفعل، **ولم يستحلّ بقلبِه!**

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) أي: أصغر.

(٢) أي: أكبر.

(١٠)
التبيين؛ لحكم قتل المتأمنين -من غير المسلمين-

سؤال(١)**:** إنّ بعض شباب **الجماعات**(٢) يستبيحون أموالَ الكُفّار؛ كخطف سيّاراتهم.

فكُلّ الكُفّار مُحارِبون -على حدّ زعمِهِم!- وبخاصّةٍ مَن يُفسِد في البلاد منهُم -كالسُّيّاح-، بل يستحلُّون دماءَهُم؛ **فهل صدقوا فيما ذهبوا إليه؟!**

*الجواب***: لا يجوز البتّة**؛ إنّ السُّيّاح يدخُلون بأمان الحُكّام الظَّلَمَة؛ **فيكونون بذلك مُعاهَدين،** ونحنُ لا ننكِرُ كونَهُم كفّاراً مُفسدين في الأرض، وكونَهم احتلُّوا بلادنا، **ولكنّ المُعاهَدَ لا يُقتَل.**

فالكُفّارُ عِند الفُقهاء ثلاثة: ذميّون، مُعاهَدون، مُحارِبُون:

---

(١) (رقم: ٧٠٠٤).

(٢) الحزبيّة؛ الَّتي ليس لها أيُّ مرجعيَّةٍ علميَّة؛ بلا حُجّةٍ شرعيّة، ولا أدلَّةٍ نقليَّة...

أمّا الذميّون فلم يبق لهُم وجودٌ؛ إذ صاروا مواطنين؛ لا يفرّق بينهم وبين المسلمين!

لفظ (مواطن) واحدٌ من جملة الألفاظ الّتي وُجدت **لإضاعة أحكام الشّرع**، جرياً على سُنن الشّعار القائل: (الدّين لله، والوطن للجميع)، و: (ما لقيصر لقيصر، وما لله لله)!

الله أكبرُ! إنّها سَنَنُ النّصرانِيَّةُ يُطبّقونها على المُسلمين!

أمّا المُعاهَدون: فموجودون؛ **نتيجةً للاتّفاقات القائمة بين الحُكّام المسلمين وبين هؤلاء..**

وعليه؛ فلا يجوز **الغدرُ** بهم باستِحلال دمائِهم أو أموالِهم؛ لقولِهِ ﷺ: «**مَن قتل مُعاهَداً لم يَرَح رائحة الجنّة؛ وإنّ ريحَهَا تُوجدُ مِن مسيرةِ أربعين عاماً**» [1]؛ **فهُم يدخلون بلادَنا بأمانٍ من الحُكّام.**

وهذه النّظرةُ -الّتي نشأت عند بعضِهِم تُجاهَ السّائحين- مَرَدُّها إلى شيئين:

أوّلاً: الجهل بأحكام الدِّين.

---

(١) رواه البُخاري (٦٩١٤) مِن حديث ابن عَمرٍو.
وانظُر «غاية المرام» (٤٤٩) لشيخِنا -رحمه الله-.

ثانياً: طُغيان التعلّق بالمادّة في قلوب المسلمين.

فقد صار همُّهُم جمعَ المال! قال ﷺ: «إذا تبايعتُم بالعِينَة، وأخذتُم أذنابَ البقر، ورضيتُم بالزّرع، وتركتُم الجِهادَ؛ سلّط الله عليكُم ذُلاًّ؛ لا ينزِعُه حتّى ترجعوا إلى دينِكُم» [1]:

فهذه العِينَةُ منتشرةٌ بين المُسلمين؛ **بناءً على فتاوى بعض العُلماء(!) في بعض البلاد الإسلامِيَّة.**

بل لقدِ استمرأ المسلمون الرّبا، فشاعت في بلادِهِم البُنوكُ الرّبويَّةُ! **ويرجعُ هذا إلى حُبّ المُسلمين الدُّنيا، وكراهيّتِهِم الموت،** فهُم على الوصفِ الّذي جاء في قولِهِ -عليه السّلام-: «**يُوشِك الأُمَمُ أن تداعَى عليكُم كما تداعَى الأَكَلَةُ إلى قصعتِها**»، فقال قائِلٌ: وَمِن قلّةٍ نحنُ-يومئذٍ-؟! قال: «**بل أنتُم يومئذٍ كثير؛ ولكنّكُم غُثاء كغُثاء السّيل، ولينزِعنَّ الله من صدور عَدُوِّكُم المهابةَ مِنكُم، وليقذِفَنَّ الله في قلوبِكُم الوَهَنَ**»، فقال قائلٌ: يا رسول الله! وما الوَهَنُ؟! قال: «حُبّ الدّنيا وكراهية المَوت» [2].

ولقد امتدّ الأمرُ بهؤلاء الشّباب حتّى استحلُّوا أموالَ الدّولةِ الحاكِمَة!

---

(١) خرّجه شيخنا -رحمه الله- في «الصّحيحة» (١١).

(٢) خرّجه شيخنا -رحمه الله- في «الصّحيحة» (٩٥٨).

فيجبُ أن يعلموا أنّ الحاكِمَ منهُم -**مهما قيل فيه**-؛ فهو بالنّسبة إليهم كالنّسبة الموجودَة في المَثَل السّوري القائِل: (دودُ الخَلِّ منه وفيه)**!!**

فما لهُم يسرقون الكهرُباء، وماء الشّرب، وغيرها؛ مستحلِّين ذلك كلّه؟**!**

ألا يعلمون أنّ الدولةَ لا مال لها؛ وإنّما هي أموالُ النّاس؟**!**

فإذا سَرَقْتَ من الدّولة؛ فإنّك تسرِقُ من مجموع النّاس؛ لا من رئيس الحُكومة، من الشّعب الّذي يحكمُهُ هذا الحاكِمُ المُسْلِمُ -**ولو جغرافِيًّا**-!!

وَهَبْ أنّ الحاكِمَ كان كافِراً **كُفْراً اعتِقادِيًّا** [1]، فإنّ الحُكم السّابق لا يتغيّر إن كان السّائحون قد دخلوا بعهد وأمان؛ **لأنّه سيترتّب على ذلك مفاسدُ كُبرى** [2]..

وبهذا القَدْرِ كِفاية -إن شاء الله-.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) أي: كُفراً أكبر.

(٢) انظُر رِسالتي «**ضوابط الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر عند شيخ الإسلام ابن تيميّة**» -المطبوعة قبل **إحدى عشرةَ سنةً**-.

(١١)
كلمة مختصرة؛ في جماعة التكفير والهجرة

سؤال[١]**:** أرجو التّعريفَ المُفَصَّلَ بجماعة التّكفير والهِجرَة -مِن حيثُ المنشأُ والمنهجُ والعقيدة[٢]-**!**

وماذا تتوقّعون لهُم أثناء محنتِهم وبعدها؟**!**

وما مصيرُ قتلاهُم إذا قُتلوا -على عقائِدِهم-؟**!**

***الجواب*: إنّ** هؤلاء **أشبهُ ما يكونون بالخوارِجِ القُدامَى**؛ كانوا مِن

---

(١) (رقم:٧١٧٤).

(٢) و (المنهجُ) -حقيقةً- هو **الإطارُ الحافِظُ، والسُّورُ الواقي** لـ (العقيدة)، والخَلَلُ فيه **سينعكسُ** -ولو بعدَ حين- على العقيدة، **ليُفْسِدَها**.

فالتّفريقُ بين (المنهج) و (العقيدة) تفريقٌ مِن حيث **الحدوثُ والواقِع**، وليس تفريقاً من حيثُ **الشّرعُ** -مِن جِهَة-، فَضْلاً عن **النّتيجةِ والأَثَر** -مِن جهةٍ أُخرى-؛ **فَتَأَمَّلْ، وَتَنَبَّهْ**...

أتقى النّاس، وأصلح النّاس، **ولكنّهم ضلُّوا بسبب عدم أخذِهِم عقائدَهُم مِن الكِتاب والسنّة**، وعلى منهج السّلف الصّالح.

وهؤلاء ساروا على منهجِهِم، **وفسّروا الآياتِ على ظواهِرِهَا، ولا يُقيمون وزناً لِعُلماء التّفسير، ولا للصّحابة، ولا لأحد مِن التّابِعين؛** حيث إنّهُم قالوا في قولِهِ -تعالى-: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾: **إنّه كافِر مثلهُم!!**

وقد عارَضْنَاه بحادثَةِ حاطب بن أبي بَلْتَعَة -رضي الله عنه- الّذي رَاسَلَ الكافِرين، وتوَلاّهُم بِذَلِك، بل عملُهُ هذا أكثرُ من التوَلِّي، ويُعتبر خيانَةً للرّسولِ ﷺ، وَغَدْراً به.

ورأيُهُم في هذا التوَلِّي أنّه كُفْرٌ**!!** والرّسولُ ﷺ قال لعُمر بن الخطّاب -رضي الله عنه-عندما قال: دعني -يا رسول الله- أضربْ عُنُقَ هذا المُنافِق-: «**إنّه قد شَهِدَ بدراً، وما يُدريكَ لعلّ الله اطّلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتُم فقد غفرتُ لكُم!**» [1].

فالكُفْرُ كُفران: كفرٌ عملي وكُفرٌ اعْتِقادي [2].

---

(١) رواه البُخاريّ (٤٨٩٠)، ومسلم (٢٤٩٤) عن عليّ -رضي الله عنه-.

(٢) أي: أصغر وأكبر. =

والنّفاق نفاقان: عملي واعتِقادي.

والظّلم ظلمان: ظلمٌ عملي وظلمٌ اعتِقادي.

والفِسقُ -أيضاً-: فسقٌ اعتقادي وفسقٌ عملي.

وكُلّ هذه الأمور واضحةٌ بيّنةٌ في الكّتاب والسنّة؛ إلاّ أنّ جماعة التّكفير يحملونها على غيرِ محملها، ويفسّرونها على ظاهِرِها، ثمّ لا يشعُرون أنّهم يضربونَ آياتِ الله وأحاديثَ الرّسول ﷺ **بعضَها ببعض**.

وهذه الحقائقُ -**في الواقِع**- يجب أن تعرفوها قبل أن تُفاجَؤوا بها.

فالمسلمون -عندهم- في مشارق الأرض ومغاربها-**كُفّار!**

ومِن الطّرائفِ والعجائبِ: **أنّ هؤلاء يعتبرونني شيخاً**[1] **لهُم** مِن وراء المؤلّفات الّتي قرؤوها عن بُعد، ومع ذلك؛ **فأنا كافر عندهم؛**

= وما بعدَهُ مِثلُه.

وانظُر ما تقدَّم (ص٥٨-٥٩).

(١) كمثلِ ذاك الأعمى القلب -**الملقّب بـ** (أبي بصير!)- يقولُ في بعضِ تساويدِه: (صحّحه **شيخُنا** الألباني..) أو: (ضعّفه **شيخُنا** ألألبانيّ..)!!!

ثمّ يقولُ في (شيخِه!) -هذا-: (**وهُوَ جهميّ ضالّ في مسألة الإيمان**)!!!

﴿فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾؟! -أيُّها الظّالِمون-....

لأنّي **لا أقولُ بتكفير الحُكّام** -هكذا مُطلقاً-، ولا الموظّفين الّذين تحت أيديهم -كذلك مُطلقاً-!!

وأنا **أقول** كما قال ابن عبّاس -ترجمان القرآن-: **كُفْرٌ دون كُفْر**[1]؛ قال هذا في تفسيرِ قوله -تعالى-: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾.

واقتِباساً مِنه **أقولُ**: إنّ الآيَةَ جاءت بألفاظٍ ثلاثةٍ: ﴿فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾، ﴿فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴾، ﴿فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ ﴾:

فكما قال: **كُفْرٌ دون كُفْر**؛ فأقول: **ظلم دون ظُلم، وفسق دون فسق**؛ فَمَثَلاً: وصف الله -عزّ وجلّ-إبليس، فقال: ﴿كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ﴾، فما نوعُ هذا الفِسق؟!

كُفْرٌ ما بعده كُفِر.

وسمّى التّنابزَ بالألقابِ **فسقاً**، فقال: ﴿وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلْأَلْقَـٰبِ ۖ بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَـٰنِ ﴾ **فهو فِسقٌ دون فِسق.**

---

(١) راجع «**الأسئلة النجديّة**»؛ بأجوبة سماحة أستاذنا الشّيخ **عبد العزيز بن باز** -رحمه الله-.

وقال -تعالى-: ﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾، وفي الحديثِ القدسي: «**يا عِبادي! إنّي حرّمتُ الظلمَ على نفسي وجعلتُهُ بينكم محرّماً فلا تظالموا**»[1]؛ أي: **ظلمٌ دون ظلمٍ**.

فكُلُّ هذه التّفاصيلِ **لا يعرفُها هؤلاء النّاسُ**؛ لأنّهُم أعرضوا عن هذا العِلم الموروثِ من الصّحابة والتّابعين، **فكُلُّ هذا لا قيمةَ له عندهم؛ إذا خالف هواهُم**.

فجماعةُ التّكفيرِ لا يهمُّنا أنّهم كثيرٌ؛ **فقد كان الخوارجُ كثيرين مثلَهم**، أو أكثرَ منهُم، ومع ذلك فقد قال -عليه السّلام- في **بعضِهم** -وهو أصدقُ قائِل- حينما قال ذو الخُوَيصرة التّميميّ -وهو يعيشُ مع الرّسول ﷺ، ويُصلّي وراءه- لَمّا قَسَمُوا القِسْمَة من الغنائِم: يا رسول الله! اعْدِلْ، قال له: «ويْلَك! ومن يعدل إن لم أعدِل؟! قد خبتُ وخسرتُ إن لم أعدِل».

فقال عمر بن الخطّاب: يا رسول الله! ائذن لي فيه أضرب عنقه، قال رسولُ الله ﷺ:

---

(١) رواه مسلم (٢٥٧٧) عن أبي ذرّ -رضي الله عنه-.

«دعه؛ فإنّ له أصحاباً يحقرُ أحدُكُم صلاتَه مع صلاتِهم، وصيامَه مع صيامِهم، يقرؤون القرآنَ لا يُجاوز تراقِيَهِم، يمرُقُون مِن الإسلامِ كما يمرُقُ السّهمُ من الرّمِيّة» [1].

لذلك؛ **يجبُ -قبل كُلّ شيء- تصحيحُ العقيدة، ثم بناءُ العملِ الصّالِح على هذه العقيدة؛** حتّى يكونَ العملُ مقبولاً.

وهُم [2] أكثرُ -في ذلك -كُلِّه- من صالحي الصّحابة.

لذلك؛ فإنّنا ننصحُ إخوانَنا المسلمين -جميعاً- ألاّ يُبادِروا إلى تَطْبيقِ أفهامِهم الخاصّةِ، ولا أفهامِ مشايخِهم ومُرشديهم ومُوجّهيهِم في تفسير الآيات، **وإنّما يطلبون موقفَ السّلف الصّالِح مِن هذه الآيات ومن الأحاديث،** حتّى يكونوا في عِصْمَةٍ مِن الانحراف عن الكِتاب والسنّة باسم الكِتاب والسنّة**!**

---

(١) رواه البخاري (٣٦١٠)، ومسلم (١٠٦٤) عن أبي سعيد الخدريّ -رضي الله عنه-.

أقولُ: وهذا ما نراهُ مِن أحوالِهِم؛ وبمثل ذلك **يُغَرِّرون الشّبابَ الأغمارَ،** لِيُخَرِّبوهُم، ويُفسِدوا عليهم عقولَهُم...

(٢) أي: الخوارِج.

وهذا نصُّ الحديثِ -المتقدِّم قريباً- تماماً.

هذا هُو شأنُ جماعةِ التّكفير والهِجرة!!

أمّا مصيرُهُم وعاقِبتُهم: **فالله أعلمُ بهِم**، ورُبّما يُفْتَرَى عليهم أشياء[1].

لكنّي **أقولُ** عمّا شاهدتُهُ مِن جماعاتٍ في الأردن -هداهُم الله-؛ أَتَوْني، وناقشتُهُم في كثيرٍ مِن المسائِل، **وطريقتُهُم في النّقاشِ تدُلُّ على اضطرابِهِم في الفهم**..

وكنتُ قد التقيتُ معهم وناقشتُهُم على مدار ثلاث جلسات:

الجلسة الأولى: استمرّت من العصر إلى المغرب، وعندما حَضَرَتِ الصّلاة: انسحبوا ولم يصلُّوا معنا؛ **لأنّهُم يعتبروننا كُفّاراً!**

والجلسة الثّانِيَة: استمرّت من بعد المغرب وحتّى الحاديةَ عشرةَ -ليلاً-، لكنْ بدأت البشائرُ الطيّبةُ حين قدّموني وصلَّوْا خلفي.

والجلسة الثّالثة -والأخيرة-: استمرّت من المغرب وحتّى طلوع الفجر، إلاّ أنّ النّهاية كانت طيّبة؛ حيث إنّهُم تابوا إلى الله وأنابوا.

---

(١) وهذا مِن **إنصاف أهل السنّة** لِمُخالِفيهِم؛ وإنْ كان مُخالِفوهُم **لا يُنصِفونهم**... بل **يفترون عليهِم! ويظلمونهم!! ويهضِمونهُم حقَّهُم!!!**

وهُم معنا منذ بضع سنين.

وقد عرفتُ منهُم أشياءَ عجيبةً وغريبةً جِدًّا مُتناقِضة(!): صلاحٌ، وحرصٌ على الطّاعةِ والعِبادةِ، وقيامُ اللّيل... إلخ.

لكنَّ عقيدَتَهم خاوِيَةٌ ولا فائدةَ فيها، وعرفوا -حينئذٍ- كيف كانوا، وما اهتَدَوْا إليه من عقيدةٍ صحيحةٍ -بفضل المنهج السّلفي الصّحيح-.

* * * * *

(١٢)

هذا حكم (فقه الواقع) -ماله من دافع-

سؤال[١]**:** شيخَنا! يُنْكِر عليكم بعضُ الخُصوم أنّكُم **لا تهتمُّون بأوضاع المسلمين** في العصر الحاضِر!

ويستدّلون على ذلك بعدم كتابتِكم -أو تكلُّمكم- في **المسائل المُعاصرة**؛ مثل: قضيّة فلسطين، وقضايا الإلحاد والشيوعيَّة، والجِهاد في سبيل الله؛ **وإنّما تصبُّون جُلَّ اهتمامِكم على المسائل الفرعيَّة**؛ مثل إنكار البدع، وغيرها! فما رأيُكم في مثل هذا الكلام؟!

الجواب: رأيي في هذا الكلام أنّه صادِرٌ من أحد رجُلين:

إمّا **عدوّ حاسِد**.

أو **صديق جاهِل**.

---

(١) (رقم:٧٢٤٣).

وذلك أنّك تعلمُ أنّ ما نقومُ بـه -نحـن- هـو الـدّعوةُ إلى اتّبـاعِ الكِتاب والسنّة، و**تصفيةُ السنّة** ممّا دخل فيها ممّا ليس مِنهـا، وكـذلك **تصفيةُ العقائِدِ** من الشركيّات والوثنيّات، والجحد لكثيرٍ مِن الصفات الإلهيَّة، مِمّا لا يخفى حالُهُ على العالِمِ [(١)].

فنحن نقومُ بواجبٍ قلّما يقومُ به أَحَدٌ في العـصر الحـاضِر، وهـذا الواجِبُ لا يفسحُ مجالاً للشّخص أن يقومَ بواجباتٍ أُخرى؛ مِمّا جـاء في سؤالِك بعضُ أمثلَتِها.

ولذلك؛ فنحن نقولُ لهؤلاء -أيضاً-: إنّ مَن يـدعو إلى مثـلِ مـا ذكرتَ في سؤالِك فهو لا يشتغِلُ **بالتّصفية والتّربية** الّتي نـدعو إليهـا؛ بل إنّهُم **قد شَغَلُوا أنفسَهُم بأمور ثانويَّة**، وأعرضوا عنِ القيام بِما هـو أوجبُ منها، لا سيّما وواقعُ الجماعاتِ الإسلاميَّةِ -اليومَ- وأفرادِهـا تدلُّنا دلالةً قاطِعةً أكيدةً عـلى أنَّ اهـتمامَهم بتلـك الأُمـور -وإنْ كُنّـا نعتقدُ أنّها مِن الأمور الواجِبَةِ- **لا تكون واجبـةً إلاّ إذا صـحّ الأصـلُ الّذي تُبنى عليه هذه الأمورُ**.

---

(١) ثمّ يفتري المُفترون، ويتقوّل المتقوِّلون؛ فيقولـون: الألبـاني مُرجـئ! أو: فيـه إرجاء!! أو: وافقَ المُرجِئة!!

ووالله؛ لا يخرجون عمّا قاله شيخُنا -هُنا- عن ذَيْن...

وخيرُهُما شَرُّ شَيْن!!!

وبعبارةٍ أوضحَ نقـول: إنّنا نرى كثيراً مِمّن يَدْعون للجِهاد -وقـد يُباشِرونه في بعض البلاد- لم يجاهِدوا أنفسَهُم -**بتصحيحِ عقائِـدِهِم، وتصفيةِ أخلاقِهِم**-، وهذا يتنافى مع ما جـاء بـه الإسـلامُ مِـن مثـل: الحقد، والحسد، ونحوهما..

فأقـولُ: ماذا يُفيدُ المسلِمَ إذا جاهد في سبيل الله **وعقيدتُهُ خرابٌ؟!**

ونحن نعلمُ أنّ بعضاً مِمّن ذكرنا بعيدٌ كُلّ البُعد عنِ العقيدة الصّافية:

ففـيهم -مـثلاً- مِـن غُـلاة الـصُّوفيَّة مَـن يعتقِـدُ صراحـةً بوحدة الوُجود.

ومنهُم مَن يعتقِـدُها ضِـمناً، ومـا ذلـك إلاّ **لجهلِهِـم بإسـلامِهِم وعقيدتِهِم**....

ولعلّي أقولُ: إنّك لو سألتَ أحدَهُم؛ فقلت له: **أين الله؟!** -وهـو سؤالٌ منقولٌ بالطّريق الصّحيح [1] عـن نبيّنـا ﷺ-؛ لَجَابَهَـكَ **بقـسوةٍ** وشدّةٍ، **واستنكارٍ** بالِغ، لتوجيهِكَ مثلَ هذا السؤال!

---

(١) رواه مسلم (٥٣٧) عن مُعاوِيَة بنِ الحَكَم السُّلَمي -رضي الله عنه-.

والجوابُ الّذي أقرّهُ رسولُ الله ﷺ مِن الجارِيَةِ الّتي سَأَلَهَا؛ هُوَ: (في السَّماء).

ومِنْهُ: قولُ الله -تعالى-: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ. أَمۡ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرۡسِلَ عَلَيۡكُمۡ حَاصِبٗاۖ فَسَتَعۡلَمُونَ كَيۡفَ نَذِيرِ﴾...

وهذا مِمّا يدلُّنا على ابتِعاد فُضلاء المسلمين -اليوم -**كمثل أُولئك الدُّعاةِ والكُتّابِ الإسلاميِّين**- عن العقيدة الإسلاميَّة؛ حيث **يجهلون** أنّ النبيّ ﷺ هُو الّذي سنّ لنا -نحن معاشرَ المسلمين جميعاً- توجيهَ مثلِ هذا السؤالِ.

فكيف يُبادِرُ أُولئك **الدُّعاةُ** المزعومون، **والكُتّابُ** المشهورون إلى إنكارِهِم علينا مثلَ هذا السؤال؟!

ذلك يعودُ -بظنّي- لأحدِ أمرينِ لا ثالثَ لهُما -وكما يُقال: **أحلاهُما مُرّ**-:

الأمرُ الأوّل: هُو أنّهُم يجهلون أنّ هذا السؤالَ ليس مِن بنات أفكارِنا -كما يُقال**!**- وليس مِن آرائِنا واجتِهاداتِنا؛ **وإنّما هُو اتّباعٌ مِنّا لنبيِّنا -صلوات الله وسلامه عليه-.**

الأمرُ الثّاني: وهو أكبرُ -**وأكفرُ**- مِن ذلك؛ إذ إنّهُم **يُنْكِرون على النبيّ** ﷺ **توجيهَهُ** هذا السؤالَ للجارِيَة؛ فهُم إذا علِمُوا أنّنا لم نبتدِع السؤال؛ **أخذوا يتكلّفونَ الجوابَ** قائِلين: إنّ الرّسول ﷺ إنّما سأل الجارِيَة ليعرفَ: هل هِيَ مُشرِكَةٌ؟**!** أم مُوحِّدَةٌ فقط؟**! ولم يُرِد أن يفهمَ**: هل تؤمن بأنَّ الله -عزّ وجلّ- حقيقةً- في السّماء؟**!** أم لا؟**!**

والحقيقةُ: إنّ مثلَ هذا التأويل هُو طريقُ المُعطّلةِ والجهميَّةِ الّـذين جاهدَهُم أئمّتُنا: أئمّةُ الحديث والسنّة، وفي مقـدّمتهم الإمـامُ **-إمـامُ أهلِ السنّة-** أحمدُ بن حنبل.

فخُلاصةُ القول: أنّ الّذين يهتمُّون بأمر الدّعوة والجِهاد في سبيل الله لم يتّخذوا الأسبابَ الّتي تُهيّئهم للجِهاد في سبيل الله **-وأوّلُ ذلك تصحيحُ العقيدة-**.

وأمّا نحن؛ فقد توجّهنا إلى مثلِ هذا الأمرِ، وَقَـضَيْنا حياتَنـا فيـه، فهي **-مهما طالَت-** لن تكونَ عُشر حياة نوح -عليه الـسّلام- الّـذي ظلّ يدعو قومَه إلى عبادة ربّهم -تبارك وتعالى- وحـدَه لا شريـك لـه - ألفَ سنة إلاّ خمسين عاماً، كما ذكر ربّنا -عزّ وجلّ- في كتابِه [1].

فما بالُكُم برجـلٍ مِـثلي يـدعو النّـاسَ إلى عبـادة الله -وحـده- لا شريك له-، وإلى إخلاص الاتّبـاع لنبيّـه -عليـه الـصّلاة والـسّلام- وَعَدَمِ الانحراف عن سُنّتِه.

وقد قَرَنْتُ ذلِكَ بالصّبر والاجتِهاد على **تصفية** الأحاديث والسنّة مِمّا دخل فيها؟!

---

(١) سورة العنكبوت، الآية (١٤).

أفيُقال فيّ -بعد ذلك-: إنّني لا أهتمّ بأمور المسلمين، والجِهاد في سبيل الله؟!

وأنا أعتقدُ أنّ هذا الجِهادَ لا تقومُ له قائِمَةٌ إلاّ بالاستِعْداد الحقيقي.

وإذا كان الله -عزّ وجلّ- يُخاطِب المُسلمين -في كتابِه- بقولِه: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾؛ آمِراً إيَّاهُم بمثل هذا الاستِعداد المادّي؛ فما ذلك إلاّ لأنّه **يُخاطِبُ المؤمنين** الّذين كانوا من وقتٍ قريبٍ مِن المُشرِكين، فَهَدَاهُم الله -عزّ وجلّ- إلى الصّراط المُستقيم.

وهذا الاستِعدادُ -**لا شكّ**- أنّه قائمٌ على أساسِ أنّ المُخاطَبين قد أعدُّوا أنفُسَهُم إعداداً رُوحِيًّا -**سواءً العقديّ أم الخُلُقيّ**-؛ فالمسلمون -اليومَ- لم يتربَّوْا على **الإسلام المُصفّى**.

ولذلك أقولُ لكُم: أنا لا يُهِمُّنِي -على الأقلّ- أن أبحثَ في الجِهاد الّذي لا يستطيعُه -**أوّلاً**- المسلمون-اليوم-مِن النّاحيةِ المادّيةِ، والأوضاعِ الّتي تُحِيطُ بهم.

ثُمّ إنّ قلوبَهُم لم تستعِدّ -بَعْدُ- لِرَفْعِ رايةِ الجِهاد في سبيل الله [**ثانياً**].

هذا ما عِندي -جواباً على هذا السؤال-.

والحمدُ لله ربّ العالَمين[1] .

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) هذا آخِرُ ما أعانني الله -تعالى- عليه؛ مِن جمعِ هذه الرّسالةِ، وضبطِها، والتّعليقِ عليها.

سائِلاً الله العليَّ الأعلى -سبحانه- أن ينفعَ بِها، وأن يَرُدَّ الشّارِدَ عن الحقِّ -إليها-؛ إنّه -عزّ وجلّ- سميعٌ مُجيب.

وكتبه: أبو الحارث؛ علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبيُّ الأثريُّ -عفا الله عنه-؛ بتاريخ: ٢٥/ جمادى الآخِرة/ ١٤٢٥هـ.

المحتويات

الموضوع الصفحة

* * * * *